المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/439 التخصصي

القمة العربية ال 32 جدة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 16 تموز، 16 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 439

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/439 التخصصي

القمة العربية ال 32 جدة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 16 تموز، 16 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 439

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 439 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 439 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/439 التخصصي

القمة العربية ال 32 جدة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 16 تموز، 2023 16 July

M E A K Weekly Economic Report No. 439

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 – الرياض تستضيف القمة العربية في الـ 19 من مايو المقبل .. 4

2 – تفعيل العمل العربي المشترك أبرز مخرجات اجتماع وزراء الخارجية في جدة..... 6

3 – طالع بنود "إعلان جدة" في ختام أعمال القمة العربية ال 32. 8

4 – تحديات عدة وتطلعات محورية أمام القمة العربية 16

5 – دمشق تنهي 11 سنة من العزلة بالمشاركة في اجتماع جدة التحضيري 21

6 – قمة سوريا في المملكة السعودية وأهم الملفات العربية.....25

6 – القمة العربية الـ32 تختتم أعمالها بالموافقة على "إعلان جدة" 33

7 – القمة العربية 2023: الأمير محمد بن سلمان يعلن اختتام اجتماع القادة العرب في السعودية واعتماد إعلان جدة.....36

8 – قراءة في القمة العربية الـ 32: السياقات والمتغيرات 42

9 – القمم العربية.. توطيد وترسيخ للتعاون العربي الشامل 50

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/439 التخصصي

القمة العربية ال 32 جدة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 16 تموز، 16 July 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 439

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 - الرياض تستضيف القمة العربية في الـ 19 من مايو المقبل

تأتي وسط متغيرات في ظل الاتفاق السعودي – الإيراني وحراك عودة سوريا للبيت العربي

اندبندنت عربية ، الأحد 26 مارس 2023

يتوقع أن ينعكس التحول الجاري على الساحة العربية وعلى مستوى الشرق الأوسط عموما على أجندة "قمة الرياض" (غيتي)

تعقد جامعة الدول العربية قمتها السنوية على مستوى القادة في الـ 19 من مايو (مايو) المقبل بالرياض، على ما أفاد مسؤول كبير في المنظمة العربية في القاهرة. وقال الأمين العام المساعد للجامعة حسام زكي في بيان إن "القمة الـ 32 ستعقد في الـ 19 من مايو المقبل في السعودية بعد أن وافقت سلطات المملكة على الموعد".

وكانت القمة الأخيرة على مستوى الزعماء العرب للجامعة التي تضم 22 دولة عقدت في الجزائر خلال نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وكانت الأولى بعد توقف دام ثلاث سنوات بسبب أزمة جائحة "كوفيد-19".

وبحث القادة العرب في قمة الجزائر النزاعات الإقليمية، خصوصاً في سوريا وليبيا، وكذلك تطبيع بعض الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة علاقاتها مع إسرائيل. وتأتي القمة المقبلة وسط متغيرات على الصعيد الإقليمي والعربي في ظل الاتفاق السعودي – الإيراني الذي توسطت فيه الصين، وكذلك الحراك المتعلق بعودة سوريا لحضن الجامعة العربية.

ويتوقع أن ينعكس التحول الجاري على الساحة العربية وعلى مستوى الشرق الأوسط عموماً على أجندة "قمة الرياض"، بحيث تعمل على تحريك الأجندة الجامدة في القمم السابقة.

ويرجح المتابعون للشأن السياسي أن الوضع الراهن يشهد عدداً من العناصر التي تشير إلى اكتمال عوامل البنية السياسية التي ستؤدي إلى الانفراج بخصوص الوضع السوري، بخاصة بعد التطورات الأخيرة.

وأكد بيان جامعة الدول العربية بخصوص القمة المقبلة على أن تحديد موعدها والاتفاق عليه جاء "عقب المشاورات التي قام بها الأمين العام للجامعة السيد أحمد أبوالغيط مع حكومة السعودية، وإفادة الأخيرة بترحيبها عقد القمة في التاريخ المشار إليها".

وبحسب البيان فإن القمة ستسبقها اجتماعات تحضيرية عدة على مستويي كبار المسؤولين والوزراء، تمهد لانعقادها على مدى خمسة أيام.

ومن المنتظر أن يشهد عام 2023 أيضاً انعقاد قمة عربية تنموية في موريتانيا وكذلك القمة العربية – الأفريقية في السعودية.

https://www.independentarabia.com/node/435001/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

2 - تفعيل العمل العربي المشترك أبرز مخرجات اجتماع وزراء الخارجية في جدة

ملفات الأزمة السودانية واليمن وليبيا وغزة تتصدر أجندة التوصيات

اندبندنت عربية ، الأربعاء 17 مايو 2023 19:33

رحب اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري للقمة العربية في جدة التي تعقد الجمعة المقبل بعودة سوريا للبيت العربي، بعد أن سلمت الجزائر، التي استضافت القمة السابقة، الرئاسة إلى السعودية.

وحفل الاجتماع التحضيري بعدد من النقاط التي ستشكل في جوهرها مسودة التوصيات التي يتم رفعها إلى القادة، والتي ركزت على الحاجة إلى تفعيل العمل العربي المشترك من أجل رفعة الشعوب العربية، وفق ما دعا إليه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، مضيفاً أن "العالم يمر بتحديات كبيرة تفرض علينا التوحد لمواجهتها"، ومشدداً "أن على الجميع ابتكار آليات جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه الدول".

ظروف ومتغيرات

وتأتي القمة العربية الـ 32 في ظل ظروف ومتغيرات تمر بها المنطقة بعد الاتفاق السعودي – الإيراني وقرار عودة سوريا للجامعة، واشتعال الحرب في السودان واتجاه اليمن نحو إنهاء فترة دامية، مع أوضاع أخرى في ليبيا وما جرى في غزة أخيراً.

وتعقد القمة في جدة حيث يتفاوض ممثلو الطرفين السودانيين منذ نحو 10 أيام ضمن محادثات برعاية مسؤولين أميركيين وسعوديين، على أمل الوصول إلى منفذ يقود لإنهاء الحرب في الخرطوم والتمهيد لقيام حكومة مدنية.

وكان وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف دعا خلال كلمة التسليم إلى حل الخلافات العربية داخل البيت العربي، مشدداً على أن القمة تسعى إلى توحيد الكلمة لمواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة، وأن على الدول العربية التركيز على العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات العالمية.

رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط خلال كلمته في الاجتماع الوزاري بعودة سوريا (واس)

كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بالتحولات التي يشهدها العالم لأنها ستغير موازين القوى، وفي هذا الإطار سيكون "علينا التحرك مع المستجدات".

حضور الأسد

أكد وزير الخارجية السوري فيصل المقداد أن الرئيس السوري بشار الأسد يعتزم المشاركة في القمة، وذلك رداً على سؤال لقناة "الجديد" اللبنانية في جدة عما إذا كان الأسد سيشارك في القمة، فأجاب المقداد "هو سيأتي لحضور هذه القمة إن شاء الله".

وفي وقت رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط خلال كلمته في الاجتماع الوزاري بعودة سوريا، إذ إن مشاركة الأسد تعد خطوة كبيرة نحو إنهاء عزلته العربية بعد أكثر من عقد على تعليق عضوية دمشق إثر قمعها الاحتجاجات التي تحولت إلى نزاع دام أودى بحياة أكثر من نصف مليون شخص.

ووافق وزراء الخارجية العرب هذا الشهر على إعادة عضوية سوريا بشكل كامل للجامعة بعد تعليقها 12 عاماً.

وفي الإطار نفسه قال وزير الخارجية اللبناني عبدالله بوحبيب إنه تحدث مع المقداد حول عودة اللاجئين ومكافحة تهريب المخدرات في المنطقة، وهما قضيتان أساسيتان في مفاوضات الدول العربية مع دمشق خلال الأشهر القليلة الماضية.

https://www.independentarabia.com/node/452356/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D8%AE%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A

3 - طالع بنود "إعلان جدة" في ختام أعمال القمة العربية ال 32-

القمة العربية في جدة، 2023/05/19

القمة العربية في جدة

أصدرت القمة العربية، اليوم الجمعة 19 مايو 2023، في ختام أعمال دورتها العادية الثانية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة "إعلان جدة."

وفيما يلي نص وبنود بيان "إعلان جدة:"

إعلان جدة، جدة – المملكة العربية السعودية

الجمعة 29 شوال 1444هـ الموافق 19 مايو / أيار 2023م

بدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وبرئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية، عقد قادة الدول العربية الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (قمة جدة) بتاريخ 29 شوال 1444هـ الموافق 19 مايو/ أيار 2023م بمحافظة جدة في المملكة العربية السعودية.

وتأكيدًا على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على الأسس والقيم والمصالح المشتركة والمصير الواحد، وضرورة توحيد الكلمة والتكاتف والتعاون في صون الأمن والاستقرار، وحماية سيادة دولنا وتماسك مؤسساتها، والمحافظة على منجزاتها، وتحقيق المزيد من الارتقاء بالعمل العربي والاستفادة من المقومات البشرية والطبيعية التي تحظى بها منطقتنا للتعاطي مع تحديات العصر الجديد بما يخدم الأهداف والتطلعات نحو مستقبل واعد لشعوبنا والأجيال القادمة.

وحرصا على تهيئة الظروف واستثمار الفرص وتعزيز وتكريس الشراكات وترسيخ التفاهمات بين دولنا على أساس المصالح المشتركة، والتعاون لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة وتنفيذ الرؤى التنموية الطموحة لدولنا من خلال نهضة شاملة في جميع المجالات المواكبة

التطورات العالمية وصناعة مستقبل يلبي آمال وتطلعات شعوبنا وبما يحقق المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة لدولنا العربية.

واستلهاما من التجارب السابقة التي خاضتها دولنا، واستشعارًا لحجم التحديات المحيطة بأمننا العربي، والأحداث التي مرت بها بعض دولنا، ولأهمية المحافظة على ثقافتنا وقيمنا وتجاربنا وعزمنا الأكيد على أن يكون مواطنو دولنا هدف التنمية، وركنًا متينًا في الاستقرار والبناء، وأن يكون الأمن مفتاح الاستقرار، فإننا:

1- نجدد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية لدولنا باعتبارها أحد العوامل الرئيسة للاستقرار في المنطقة، وندين بأشد العبارات الممارسات والانتهاكات التي تستهدف الفلسطينيين في أرواحهم وممتلكاتهم ووجودهم كافة، ونؤكد على أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، وإيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين وفقاً للمرجعيات الدولية وعلى رأسها مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي بما يضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة في العودة وتقرير المصير وتجسيد استقلال دولة فلسطين ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء الاحتلال، ووقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة التي من شأنها عرقلة مسارات الحلول السياسية وتقويض جهود السلام الدولية، والتشديد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية

لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها في وجه المساعي المدانة للاحتلال الاسرائيلي لتغيير ديمغرافيتها وهويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، بما في ذلك عبر دعم الوصاية الهاشمية التاريخية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وإدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية، وكذلك دور لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس.

2- نتابع باهتمام تطورات الأوضاع والأحداث الجارية في جمهورية السودان الشقيقة، ونعرب عن بالغ قلقنا من تداعيات الأزمة على أمن وسلامة واستقرار دولنا وشعوبنا، ونؤكد على ضرورة التهدئة وتغليب لغة الحوار وتوحيد الصف، ورفع المعاناة عن الشعب السوداني، والمحافظة على مؤسسات الدولة الوطنية، ومنع انهيارها والحيلولة دون أي تدخل خارجي في الشأن السوداني يؤجج الصراع ويهدد السلم والأمن الإقليميين، واعتبار اجتماعات جدة التي بدأت بتاريخ 16 شوال 1444هـ الموافق 6 مايو/ ايار 2023م بين الفرقاء السودانيين خطوة مهمة يمكن البناء عليها لإنهاء هذه الازمة وعودة الأمن والاستقرار إلى السودان وحماية مقدرات شعبه.

3- نرحب بالقرار الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، الذي تضمن استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات والأجهزة التابعة لها، ونأمل في أن يسهم ذلك في دعم استقرار الجمهورية العربية

السورية، ويحافظ على وحدة أراضيها، واستئناف دورها الطبيعي في الوطن العربي، وأهمية مواصلة وتكثيف الجهود العربية الرامية إلى مساعدة سوريا على تجاوز أزمتها اتساقاً مع المصلحة العربية المشتركة والعلاقات الأخوية التي تجمع الشعوب العربية كافة.

4- نجدد التأكيد على دعم كل ما يضمن أمن واستقرار الجمهورية اليمنية ويحقق تطلعات الشعب اليمني الشقيق، ودعم الجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية استنادا إلى المرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم 2216، كما نجدد الدعم لمجلس القيادة الرئاسي في اليمن، لإحلال الأمن والاستقرار والسلام في اليمن بما يكفل إنهاء الأزمة اليمنية.

5- نعرب عن تضامننا مع لبنان ونحث كافة الأطراف اللبنانية للتحاور لانتخاب رئيس للجمهورية يرضي طموحات اللبنانيين وانتظام عمل المؤسسات الدستورية واقرار الاصلاحات المطلوبة لإخراج لبنان من أزمته.

6- نشدد على وقف التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية والرفض التام لدعم تشكيل الجماعات والميليشيات المسلحة الخارجة عن نطاق مؤسسات الدولة، ونؤكد على أن الصراعات العسكرية الداخلية لن تؤدي إلى انتصار طرف على آخر، وإنما تفاقم معاناة الشعوب وتتخن في تدمير منجزاتها وتحول دون تحقيق تطلعات مواطني دولنا.

7- نؤكد على أن التنمية المستدامة والأمن والاستقرار والعيش بسلام، حقوق أصيلة للمواطن العربي، ولن يتحقق ذلك إلا بتكاتف الجهود وتكاملها، ومكافحة الجريمة والفساد بحزم وعلى المستويات كافة، وحشد الطاقات والقدرات لصناعة مستقبل قائم على الإبداع والابتكار ومواكبة التطورات المختلفة، بما يخدم ويعزز الأمن والاستقرار والرفاه لمواطني دولنا.

8- نؤمن بأن الرؤى والخطط القائمة على استثمار الموارد والفرص، ومعالجة التحديات، قادرة على توطين التنمية وتفعيل الإمكانات المتوفرة، واستثمار التقنية من أجل تحقيق نهضة عربية صناعية وزراعية شاملة تتكامل في تشييدها قدرات دولنا، مما يتطلب منا ترسيخ تضامننا وتعزيز ترابطنا ووحدتنا لتحقيق طموحات وتطلعات شعوبنا العربية.

9- نعبر عن التزامنا واعتزازنا بقيمنا وثقافتنا القائمة على الحوار والتسامح والانفتاح، وعدم التدخل في شؤون الآخرين تحت أي ذريعة مع التأكيد على احترامنا لقيم وثقافات الآخرين، واحترام سيادة واستقلال الدول وسلامة أراضيها واعتبار التنوع الثقافي إثراء لقيم التفاهم والعيش المشترك ونرفض رفضا قاطعا هيمنة ثقافات دون سواها، واستخدامها ذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية لدولنا العربية.

10- نسعى لتعزيز المحافظة على ثقافتنا وهويتنا العربية الأصيلة لدى أبنائنا وبناتنا، وتكريس اعتزازهم بقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا الراسخة وبذل كل جهد ممكن في سبيل إبراز موروثنا

الحضاري والفكري ونشر ثقافتنا العريقة؛ لتكون جسرا للتواصل مع الثقافات الأخرى.

11- نثمن حرص واهتمام المملكة العربية السعودية بكل ما من شأنه توفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بأبعادها الثقافية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية وعملها خلال سنة رئاسة المملكة للقمة العربية 32 على عدد من المبادرات التي من شأنها أن تسهم بدفع العمل العربي المشترك في المجالات الثقافية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ذلك:

- مبادرة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها والتي تستهدف أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين العرب بما يسهم في تعزيز التواصل الحضاري بين الدول العربية والعالم، ويبرز الحضارة والثقافة العربية العريقة والمحافظة عليها.
- مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر والتي تهدف إلى رفع مستوى التزام القطاع الثقافي في الدول العربية تجاه أهداف التنمية المستدامة، وتطوير السياسات الثقافية المرتبطة بالاستدامة، بالإضافة إلى المساهمة في دعم الممارسات الثقافية الصديقة للبيئة وتوضيفها في دعم الاقتصاد الإبداعي في الدول العربية.
- مبادرة استدامة سلاسل امداد السلع الغذائية الأساسية للدول العربية، والتي تعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأنشطة وتوفير فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية ومالية تساهم في

تحقيق الأمن الغذائي لدول الوطن العربي، والمساهمة الفاعلة في تلبية احتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

- مبادرة البحث والتميز في صناعة تحلية المياه وحلولها بغرض تحفيز البحث العلمي والتطبيقي والابتكار في صناعة انتاج المياه المحلاة وحلول المياه للدول المهتمة والمحتاجة، والتركيز على نشر ومشاركة المعرفة والتجارب والمساهمة في تحسين اقتصاديات هذه الصناعة لخفض التكلفة ورفع كفاءة العمليات واستدامتها بيئياً، والمساهمة في إصدار المواصفات والمقاييس المعيارية والهيكلة المؤسسية لقطاعات المياه لتكون صناعة استراتيجية للدول العربية.
- مبادرة إنشاء حاوية فكرية للبحوث والدراسات في الاستدامة والتنمية الاقتصادية والتي من شأنها احتضان التوجهات والأفكار الجديدة في مجال التنمية المستدامة وتسليط الضوء على أهمية مبادرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لتعزيز الاهتمام المشترك ومتعدد الأطراف بالتعاون البحثي وإبرام شراكات استراتيجية.

المصدر : وكالة سوا

https://palsawa.com/post/390169/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%B9-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8032

4 - تحديات عدة وتطلعات محورية أمام القمة العربية

أبرزها الأمن والاقتصاد في ظل تغير التوازنات الدولية وبوادر نشوب حرب عالمية

نبيل فهمي ، وزير الخارجية المصري السابق، 15 مايو 2023

فعاليات القمة ال .31 التي انعقدت في العاصمة الجزائر (أ ف ب)

تنعقد في الـ 19 من مايو (أيار) الجاري القمة الـ (32) لرؤساء الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بمدينة جدة بالسعودية، في ظروف سياسية متجددة وغير مستقرة، وأمامها عدد من القضايا المهمة والحساسة بالنسبة إلى العالم العربي، لأن دوله في مرحلة تطوير وإعادة تشكيل، وكان ذلك في صياغة المعادلة الاجتماعية الداخلية، وبالنسبة إلى العلاقات الإقليمية الحالية أو في ما يتعلق بترتيبات مع الساحة الدولية، فغالبية المواطنين في عالمنا من فئة الشباب وولدوا بعد مرحلة التحرر من الاستعمار وينتمون إلى عصر العولمة بإيجابياتها وسياساتها، متواصلين على شبكات التواصل الاجتماعي بكل ما تحمله من معلومات مهمة وثرية وأخرى مغلوطة ومفبركة وضارة.

وشهدت المنطقة خلال العقود الماضية تغيراً جذرياً في التوازنات الإقليمية في غير مصلحة العرب، كما تابعنا التغيرات الدولية الكثيرة من تفكك الاتحاد السوفياتي وأفغانستان والعراق، مما جعل الولايات المتحدة أقل حماسة واهتماماً والتزاماً بتوفير ترتيبات أمنية لدول الشرق الأوسط،

وكذلك تغيير الدور الروسي وتنامي النفوذ الصيني، فضلاً عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية الكثيرة.

ولا يختلف أحد على أن العالم العربي مر بتجارب صعبة خلال نصف القرن الأخير، من احتلال للأراضي وعدم الاستقرار والضغوط والاستغلال الأجنبي وغير ذلك، والطريق لا يزال طويلاً لتحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة التي تتطلب سياسات حكيمة وإدارة رشيدة من الجميع، ونتطلع إلى الاستقرار السياسي في الجزائر وتونس وفلسطين ولبنان والعراق، وكذلك وقف المعارك والوصول إلى توافق مجتمعي سياسي في ليبيا واليمن، كما أن على الدول العربية واسعة التأثير، وعلى رأسها السعودية ومصر، تعزيز تنشيط وتطوير أدوارها الإقليمية في ظل التحديات الجسيمة التي يتعرض لها العالم.

وأرى بعض المؤشرات الإيجابية ومن أهمها أن الدول العربية أصبحت أكثر يقيناً بأن عليها أخذ زمام المبادرة في التعامل مع القضايا الوطنية والإقليمية لتأمين توازن أفضل في أوضاعها الداخلية، ولتحديث الرؤى وبناء أمل حقيقي لبناء مستقبل أفضل.

كما أشير على سبيل المثال لا الحصر إلى أن هناك مهادنة بين إيران والسعودية أعلنت في الصين، وسبقتها حوارات عدة في العراق وعمان، وكذلك اتصالات مختلفة لدول خليجية مع طهران، وهناك بوادر تهدئة بين تركيا ومصر مع تبادل زيارات المسؤولين وامتداد وقف إطلاق النار في اليمن، وأخبار عن تفاهمات نحو إنهاء النزاع.

هناك تنوع وتوسع وتطوير في العلاقات العربية الدولية بانفتاح واضح على الصين، وبخاصة من قبل السعودية والإمارات، الأقرب تقليدياً في

الماضي إلى الغرب، وكذلك بالنسبة إلى مصر وعدد من دول المغرب العربي، ويتم ضبط وموازنة العلاقات مع روسيا والولايات المتحدة والغرب في ما يتعلق بأحداث أوكرانيا، بتصويت الغالبية ضد الغزو، مع احتفاظ الكل بعلاقات جيدة مع مختلف الأطراف وإسهام عدد منهم في الجوانب الإنسانية والإفراج عن الأسرى.

وللقمة العربية بعد أيام قليلة أهمية خاصة، فإذا أنجزت فستغذي من البوادر الإيجابية والثقة العربية، وهي فرصة لبدء إرساء ممارسة عربية متجددة أكثر فاعلية واتزاناً بعد أن تم صد بعض المبالغات والطموحات الأميركية من دون الصدام معها، بما في ذلك زيادة إنتاج البترول لخفض سعره وشراء كميات كبيرة من الديزل الروسي في وقت وفرت دعماً مالياً إنسانياً إلى أوكرانيا، وتم استيراد القمح والمواد الغذائية من الأطراف المتصارعة، ونشط الاهتمام بالانضمام والمشاركة في المنظومات محدودة العضوية مثل "البريكس" و"شنغهاي". وفي المقابل هناك عدد غير قليل من القضايا الصعبة الحساسة العالقة والتحديات والعقبات أمام توصل العالم العربي إلى أهدافه المشروعة وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، وإذا لم تخرج عن القمة نتائج مقنعة فستؤدي إلى إحباط عربي عام، وتشجع أعداء عالمنا على التمادي في مواقفهم، وعلى رأسها ضرورة كبح جماح التطرف الإسرائيلي بقتل الفلسطينيين وهدم منازلهم بغية تهجيرهم، وإباحة تعرض المستوطنين للمسجد الأقصى وقيام القوات الإسرائيلية بتدنيسه، وعلى القمة اتخاذ موقف قوي في هذا الصدد للتأكيد على الرفض العربي والإسلامي لهذه الممارسات، وتحفيز المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الشأن. وهناك حاجة ملحة أيضاً إلى إعادة التوازن العربي

الإقليمي بفتح قنوات الاتصال والحوار بين الأطراف العربية في المقام الأول، وبعدها فيما بين العرب والدول الشرق أوسطية غير العربية، ويتطلب ذلك مجموعة من المواقف والقرارات ومنها عودة سوريا للإطار العربي، والتهدئة والتصالح مع إيران وتركيا المهيمنتين على أراض عربية، ومحاولات استغلال الحوار والتفاوض لتغيير الموقف الإسرائيلي المحتل لأراض فلسطينية وسورية ولبنانية. لذا أرحب وبقوة بقرارات الجامعة بعودة سوريا للمنظمة الإقليمية العربية، وآمل أن نتجنب مستقبلاً سياسات القطيعة، وفي الوقت نفس لا أرى كفاية أن نعود لما كنا عليه من دون استخلاص الدروس القاسية لتجنب التصرفات والممارسات التي أدت إلى هذه الفرقة، كما أؤيد ما طرح من مبادرات وخطوات عربية، وبخاصة الأفكار الأردنية والسعودية حول التدرج في اتخاذ الخطوات التبادلية من سوريا وإخوتها العرب ضماناً للجدية وبناء للثقة، فالعودة السورية والممارسات الجديدة بعد التقويم مصلحة لسوريا والعالم العربي.

وعلى القمة حث جميع الأطراف المشغولة بالساحة السودانية نحو دعم الاتصالات والاجتماعات التي بدأت في جدة السعودية بين الأطراف المتنازعة، وكذلك تنشيط التنسيق وبلورة المواقف العربية من قضية إدارة مصادر المياه في المنطقة، فدول عدة تعاني الفقر المائي وعلى رأسها مصر وسوريا والعراق والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو أمر يتطلب اتخاذ موقف عربي أوسع وأقوى، وطرح مبادئ للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي في هذا الصدد تدعم ولا تنتقص من القواعد الدولية.

وبعد تداعيات "جائحة كوفيد" وحرب أوكرانيا والدروس المستفادة منها، على الدول العربية أن تراجع نظمها الاقتصادية لتحقيق الاستدامة والتوازن

الاقتصادي بين خيراتها الذاتية وقدراتها الإنتاجية والخدمية من حيث الخامات والأسواق والاستثمارات، وبأساليب تكنولوجية متقدمة ومتنوعة، وعلى وجه الخصوص ضمان الأمن الغذائي الوطني والإقليمي.

وعلى القمة العربية أيضاً التعامل مع التفاوت الشاسع بين التزامات ومواقف قدرات دول المنطقة في مجال أسلحة الدمار الشامل، وتنشيط الجهود لتأمين التزامات دولية أو إقليمية متساوية للدول في الشرق الأوسط، إذ إن إسرائيل لديها قدرات نووية ولم تلتزم بأي من المعاهدات الدولية الخاصة بالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ولديها إمكانات سيبرانية ووسائل إيصال عسكرية هائلة، وانضمت إيران إلى هذه المعاهدات ولديها قدرات تكنولوجية عسكرية متقدمة في هذه المجالات تمت تنميتها من خلال تطبيق العقوبات ضدها لأعوام طويلة، وكذلك تركيا لديها قدرات عسكرية وطنية متقدمة وهي عضو في حلف شمال الأطلسي.

والدول العربية مطالبة ببلورة رؤيتها في الأمور الأمنية الإقليمية المستقبلية، وهو أمر أصبح أكثر أهمية وعجالة في ضوء أن الدول الإقليمية ستتحمل مزيداً من المسؤولية في ضمان أمنها مع انكماش الغطاء الأمني للدول الكبرى بعد أن تحول من ضمان أمني له صدقية إلى غطاء أمني غير واضح، ويقتصر على التهديدات الوجودية بحسب الحال والتقدير الأميركي لما هو لازم، وأقترح مناقشة خلق آليات لوضع محاور رئيسة لبلورة خريطة شرق أوسطية أمنية جديدة في المستقبل على خمسة أعمدة رئيسة، حول حل المنازعات السياسية والتعامل مع الأزمات الطارئة والحد من التسلح ونزع السلاح وبناء الثقة والتعاون، ويهمني التنويه بشكل خاص إلى أهمية تأمين المنطقة من أخطار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار

الشامل، وكذلك الوصول إلى ترتيبات إقليمية لتأمين الممرات المائية حفاظاً على أمنها واستقرارها وجاذبيتها الاقتصادية.

وختاماً أرى أهمية إطلاق القمة لرؤية عربية مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط، ننطلق من خلالها في حواراتنا مع جيراننا بالمنطقة أو على المستوى العالمي، فانشغال العالم وقلقه من إطلاق حرب عالمية باردة جديدة يحمّل دول كل منطقة مسؤولية ضبط أمورها، كما أنها فرصة لتكون لنا اليد العليا في تشكيل مستقبلنا، وهو جهد يتطلب تكاتف الأشقاء العرب بثقلهم وقوتهم وثرائهم جنباً إلى جنب مع الدول غير المستقرة أو الضعيفة أو الفقيرة، وتنشيط التقارب دور تقليدي لمصر عبر السنين، وكذلك السعودية باعتبارها رئيس القمة العربية في هذه المرحلة التاريخية الحساسة.

https://www.independentarabia.com/node/451306/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

5 - دمشق تنهي 11 سنة من العزلة بالمشاركة في اجتماع جدة التحضيري

تخيم الأجواء الإيجابية للحضور السوري على ردهات مقر عقد القمة العربية في جدة

مصطفى رستم صحافي @MustafaRostom1

الثلاثاء 16 مايو 2023

مشاركة سوريا في الاجتماع التشاوري في جدة السعودية (سانا)

تسابق دمشق الزمن بعد السابع من مايو (أيار) الحالي، وهو تاريخ الموافقة العربية على عودتها إلى مجلس دول الجامعة ومشاركتها بالقمة العربية في جدة التي يترقب العرب اجتماعاتها في 19 مايو. تتجه أنظار السوريين إلى القمة كونها أولى جلسة في الحضن العربي أنهت عزلة بلادهم، بينما ينتظر العرب قرارات استثنائية من القمة في توقيت تتجه المنطقة فيه إلى تسويات سياسية شاملة هدفها الأمن والاستقرار.

حضور عالي المستوى: دمشق التي أرسلت وفدها الرسمي اليوم الإثنين إلى جدة أظهرت اهتماماً بالغاً بالتحضيرات كونها الحدث الأبرز في مسلسل فك عزلتها العربية الذي طال انتظاره، ووصف وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد الاجتماع العربي بالفرصة الجديدة، وقال في تصريح للصحافيين عقب وصوله مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة، "إننا لا ننظر إلى الماضي، وإنما إلى المستقبل، هناك كثير من التحديات التي يجب أن نناقشها، ونحشد قوانا العربية لمواجهتها، نحن جاهزون للمساهمة مع الجميع لإيجاد وجهة نظر موحدة للتعامل مع حاضرنا ومستقبلنا".

وحل وفد اقتصادي سوري رفيع المستوى برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد سامر خليل في جدة للمشاركة في أعمال كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري، تزامناً مع وصول وفد إعلامي سوري إلى المدينة السعودية.

ويأتي وصول الوفد السوري للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية وسط أجواء إيجابية تشي بنجاح القمة التي يعول عليها بشكل كبير، في حين ينظر السوريون إليها كـ "قارب نجاة" ومناسبة لفك الجمود

الذي أحاطهم طوال عقد من الزمن، في ظل ترجيحات شبه مؤكدة عن مشاركة الرئيس السوري، بشار الأسد في اجتماع القمة بعد تلقيه دعوة رسمية من قبل العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز.

العزلة والانفتاح العربي: وتخيم الأجواء الإيجابية على ردهات الاجتماع التحضيري في مقر القمة العربية ويتطلع الجميع إلى نتائج مثمرة بعد قطيعة بين الجامعة العربية وسوريا دامت 11 سنة عجافاً، في حين يرى الباحث في شؤون السياسة الخارجية، محمد هويدي أن "مشاركة الوفد السوري لا سيما التحاق كبار المسؤولين من دمشق، والاهتمام المباشر بها هو بمثابة قمة تاريخية بالنسبة إلى دمشق والعرب على حد سواء. ويُنتظر منها نتائج غاية في الأهمية بالنسبة إلى العمل العربي المشترك". ولفت هويدي إلى أن "هذه المشاركة تطوي معها صفحة الخلاف العربي – العربي، على رغم وجود تحديات على الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية تتطلب تضامناً وجهوداً وتنسيقاً عربياً للوصول إلى بر الأمان".

وأردف "هذه القمة العربية، تاريخية بامتياز، ولا يمكن إخفاء التفاؤل في شأن الخروج منها بنتائج غاية في الأهمية ستنعكس على واقع المنطقة بأسرها، وهي ليست بداية نهاية العزلة الدبلوماسية لسوريا فحسب، بل هي بداية مرحلة جديدة للمستقبل". وأشاد الباحث السياسي السوري بقرار عودة سوريا إلى الجامعة العربية، "توازياً مع دور كبير للسعودية التي تقود المنطقة نحو الاستقرار" حسب وصفه، وأضاف أن "الرياض تنتهج سياسة خارجية جديدة ومقاربة من شأنها تعزيز التعاون العربي وهذا يؤدي إلى انبثاق مشروع متكامل جديد تقوده المملكة، وهناك تعويل كبير على القمة وهي عهد جديد للعمل العربي المشترك".

يأتي كل ذلك وسط معلومات أولية عن استقبال خاص للرئيس السوري حسب ما تداوله سياسيون ومراقبون، وكان آخر ظهور للأسد في قمة سرت الليبية في عام 2010، وبعدها اندلع الحراك الشعبي في سوريا في عام 2011، ما أسفر عن تطورات دامية وصراع مسلح أدى إلى قرار من قبل الجامعة بتجميد عضوية دمشق في العام ذاته في موازاة فرض عقوبات أوروبية وأميركية أبرزها قانون "قيصر" (سيزر) الذي يفرض عقوبات اقتصادية على الأفراد والشركات والدول التي تتعامل مع السلطات السورية. في المقابل، ثمة اعتراضات من قبل دول عربية عدة، أبرزها قطر، التي قالت إنها لن تطبع علاقاتها مع العاصمة السورية، على رغم الإجماع العربي في اجتماع جدة، وأعلنت الدوحة عن شرط لإعادة العلاقة مع سوريا وهو الرضوخ للمطالب الشعبية وإجراء تسويات سياسية.

ويرى الفريق المعارض لعودة دمشق إلى الحضن العربي، في ذلك انتكاسة سياسية له، في حين تعتقد أوساط محايدة بأن التدخل العربي والمصالحة العربية الأخيرة مع سوريا مفيدة لكل الأطراف وذلك بهدف إجراء تسوية شاملة، كانت دمشق انخرطت فيها بعدما شاركت بمفاوضات واسعة مع الفريق العربي على أساس مبدأ "خطوة مقابل خطوة". وباتت السلطات السورية مطالَبة بالإفراج عن المعتقلين والكف عن العمليات العسكرية وإخراج القوات الأجنبية وإعادة اللاجئين إلى ديارهم.

https://www.independentarabia.com/node/451601/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%AA%D9%86%D9%87%D9%8A-11-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-

6 - قمة سوريا في المملكة السعودية وأهم الملفات العربية

بقلم: توفيق المدينيفى :مايو 19, 2023

التأم اجتماع الملوك والرؤساء للدول العربية، في مدينة جدة السعودية الساحلية، يوم الجمعة 19آيار/مايو الجاري ،والتي تشهد انعقاد القمة العربية في دورتها ال32،لأول مرَّةٍ مكتملة النصاب منذ سنوات بعد عودة سوريا إلى مقعدها، عقب القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في اجتماعها الأخير بالقاهرة يوم 7آيار/مايو2023،والقاضي بإنهاء تجميد مقعد دمشق لنحو 12 عامًا على خلفية الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في 2011، وتحولت إلى حَرْبٍ أهليةٍ استمرتْ عشر سنواتٍ قسّمتْ سوريا واقعيًا، ودمرَّتْ اقتصادها وبنيتها التحتية.

وتعود القمة العربية إلى السعودية بعد سنوات قليلة من آخر قمة عادية استضافتها في عام 2018 وأخرى طارئة في 2019، وبعد 47 عاما من أول قمة على أراضيها عام 1976.

ومنذ أول قمة انعقدت بمصر عام 1946، جاءت القمم العربية على شكل 31 قمة عادية و14 طارئة و4 قمم اقتصادية اجتماعية تنموية، وستشهد جدة القمة العادية رقم 32 والـ50 بتاريخ العمل العربي تحت مظلة الجامعة العربية. خصائص الظروف الإقليمية و الدولية لإنعقاد القمة العربية جاء انعقاد القمة العربية في جدة يوم 19آيار/مايو 2023، في سياق ظروف إقليمية و دولية محددة جدًّا، يمكن اختصارها في ثلاث محددات،على النحو التالي:

الأول: يُعَدُّ قرار جامعة الدول العربية بعودة سوريا إلى احتلال موقعها الطبيعي في الجامعة العربية،اعترافًا عربيًا بنظام الرئيس بشار الأسد الذي ربح الحرب الأهلية السورية. فسياسة عزل الرئيس الأسد لم تؤد إلى نتيجة، بل زادت مشاكل الشعب السوري والمنطقة،وهو ما مكن الرئيس الأسد من حضور القمة العربية الحالية المنعقدة في جدة بالمملكة السعودية..

يعتقد الخبراء إنَّ القرارَ العربيَّ بالتطبيع مع سوريا وعودتها لاستئناف نشاطها بالجامعة العربية ،قرارٌ منطقيٌّ وواقعيٌّ، فهو يَحْمِلُ أهمية كبيرة على مسارات متوازية، أبرزها استعادة حالة الوحدة العربية بعد سنوات التشرذم والانقسام،والتى كان الموقف من الأزمة السورية أحد أبرز أسبابها، عبر تحقيق أكبر قدر من التوافق،و يُؤَكِّدُ على أهمية "تعريب" الحلول للأزمات العربية، خاصة تلك المترتبة على الفوضى التى حلت بالمنطقة خلال ما يسمى ب"الربيع العربي"،فهو قرارٌ أيضًا يُعَبِّرُعن تحقيق مزيدٍ من الانخراط العربى لتسوية الأوضاع، سواء على المستوى الفردى من خلال القوى العربية الرئيسية، أو جماعيا، عبر جامعة الدول العربية، والتى تمثل الكيان الجمعى والممثل الشرعى للدول العربية،من أجل "لم الشمل" العربي والعمل على "تصفير الأزمات" وصياغة رؤية جماعية تستفيد من أخطاء السنوات الماضية، وتعيد بلورة آليات العمل العربي المشترك في ظل تحديات إقليمية وعالمية.

الثاني: تعكس تحركات السياسة الخارجية العربية في السنتين الأخيرتين الحسابات المتغيرة للدول العربية، فقد دشّنت بعض الدول العربية(المملكة العربية السعودية و الإنارات ،ومصر) العقد الثالث من هذه الألفية بالانفتاح على الخصوم والمنافسين الذين يمتلكون مشاريع إقليمية (إيران، وتركيا)

ضمن نهج جديد يقوم على بناء الجسور مع المحيط، وخفض التصعيد وانتهاج سياسة "صفر مشاكل"مع الجيران والأطراف الإقليمية، وذلك لتجنب أي مواجهات جديدة في المنطقة.و يُعَدُّ الاتفاق السعودي–الإيراني لعودة العلاقات الدبلوماسية بين القوتين الإقليميتين في منطقة الشرق الأوسط برعاية صينية في بيكين أوسط شهر مارس الماضي، تحولاً في كل هذا المشهد الدولي والإقليمي، إذ يؤكد على الصعود القوي للدور الصيني في المنطقة ، التي كانت لوقت قريب منطقة هيمنة أمريكية بامتياز، وعلى عودة التقارب الإيراني– العربي و انعكاساته الإيجابية على عودة العلاقات العربية مع سوريا ،وتراجع مسيرة التطبيع بين بعض الأنظمة العربية والكيان الصهيوني ، وفشل اتفاقات أبراهام، وبدء الوصول إلى حل شامل للأزمة في اليمن.

الثالث: تنعقد القمة العربية في جدة ،في مناخ العداء الأمريكي لقرار التطبيع العربي مع سوريا، حيث أقرّتْ الإدارة الأمريكية برئاسة بايدن، قانونًا جديدًا يمنع الإدارات الأمريكية من الاعتراف بأي حكومة يترأسها الرئيس السوري بشار الأسد، ويوسع العقوبات المفروضة على النظام بموجب قانون "قيصر" الأمريكي الذي تم إقراره في العام 2019، مقدما بذلك رسائل للجامعة العربية وقمتها الـ 32 المنعقدة اليوم الجمعة في مدينة جدة بأن أمريكا من خلال ترفض التطبيع الدبلوماسي بين الدول العربية و سوريا، وتضع قيودًا على الحكومة السورية التي يترأسها بشار الأسد، بوضع معوقات أمام إعادة الإعمار وعودة الاستثمارات والنشاط التجاري إلى سوريا وفرضها حظرا على شركة الطيران السورية من دخول المطارات وتهديد الدول والشركات بعقوبات في حال التعاطي مع النظام السوري.

قمة محورية في جدة لبناء نظام إقليمي عربي جديد وقطب اقتصادي تنعقد القمة العربية في جدة، والوطن العربي خاضع للهيمنة الأمريكية التي تنهب مصادر الثروة النفطية وسواها منذ عقود من الزمن، وتمزق كياناته لا سيما في المشرق العربي الحركات الانفصالية غير العربية في العراق وسوريا والسودان ،وحروب الحركات المذهبية والطائفية، كما تنعقد قمة جدة في ظل هذا السياق العالمي والإقليمي المتغير الذي فرضته الحرب الروسية الأوكرانية ، إذ تتطور الشراكة بين الصين وروسيا ودول عربية عديدة، في وقت يبدو فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت العمل على فك ارتباطها بالمنطقة، ما يعنيه ذلك من احتمال إخراج المنطقة من دائرة الفعالية الدولية والتأثير على مكانتها الإستراتيجية في ظل توجه الإدارات الأمريكية إلى اعتبارها منطقة هامشية، وما يستتبع ذلك من مخاطر أمنية محتملة.

تدفع قمة جدة الملوك و الرؤساء العرب إلى البحث عن خيارات بديلة عن الارتماء في أحضان النظام العالمي الليبرالي الأمريكي أُحَادِي القطبية ، في ضوء مطالبة روسيا و الصين وبقية دول البريكس ببناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب ،وأحداث متغيرات في السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة–دوليًا و إقليميًا ، وبلورة خيار إستراتيجي عربي جديد يرمي إلى تعديل وضع الدول العربية عبر إعادة بناء النظام الإقليمي العربي وفق رؤية العصر الجديد تقوده الدول العربية الفاعلة (المملكة السعودية، ومصر ، وسوريا)للقيام بدور عروبي فاعل ، يجمع شمل عرب المشرق والمغرب ، ويجعل القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية، ويحتضن المقاومة الفلسطينية ، خصوصاً بعد ثورة

الشباب في فلسطين المحتلَّة، ويوقف حرب اليمن ،ويؤطر اتجاهات الدول العربية من أجل تقليص آثار التحولات الأمريكية (الأمنية، والسياسية و الاقتصادية)، وبناء كتلة اقتصادية ذات طابع إقليمي و دولي تحقق انتظارات الشعوب العربية في العيش الكريم والكرامة الوطنية، والعدالة الاجتماعية.

السؤال الذي يطرحه الخبراء و المحللون العرب، هل تعالج قمة جدة المحورية أهم الملفات المطروحة على طاولة القمة العربية... وهل تحقق نتائج إيجابية لمصلحة الشعوب العربية؟

إضافة للملفات التقليدية التي عادة ما تتطرق إليها القمة العربية ، مثل الإرهاب، و الأمن، وملف سد النهضة، الذي يشكل خطرًا على الأمن المائي في مصر والسودان، خاصة بعدما قدمت مصر مشروع قرار للجامعة العربية لمناقشته ومفاوضة إثيوبيا بشأنه، في حين ترفض الأخيرة تدخل الجامعة العربية بهذا الملف، على اعتبار أنه شأن أفريقي وليس عربي، لكن يبدو أنَ أهم ملف مطروح في هذه القمة هو ملف التحديات الاقتصادية و إعادة إعمار سوريا.

تشكل التحديات الاقتصادية، أهم ملف تناقشه القمة العربية في جدة، بسبب الأزمات والمتغيرات المتسارعة والمتلاحقة التي يمر بها عالم اليوم عقب الحرب الروسية–الأوكرانية، واتجاه النظام العالمي الليبرالي الأمريكي نحو الانحدار التاريخي ،وتداعيات كل ذلك على جمعي دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية أو الفقيرة، تنوعت تلك الأزمات بين صدمات اقتصادية، وحروب ونزاعات، وأوبئة صحية، وكوارث طبيعية وغيرها، وشغلت تلك الأزمات جميع المجالات سواء صحية أو صناعية أو تجارية أو زراعية،

غير أن الأثر البارز لها كان في (الغذاء) عنصر الحياة الأساسي، والداعم الأكبر للتنمية والاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول العربية. أصبحت الدول العربية إزاء الأوضاع والأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و المالية المتسارعة عاجزة في مجملها عن تحقيق هدف الأمن الغذائي، وباتت هناك حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل الغذاء وإتاحته، خاصة التعافي غير المتكافئ من كوفيد 19 والصراعات المستمرة في العديد من الدول العربية والتزايد السريع في معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة في بعض الدول العربية ، يضاف إلى ذلك الأخطار الناتجة من العوامل المناخية مثل ندرة سقوط الأمطار، وموجات الجفاف، وضعف المباني الأساسية، وخدمات الإرشاد والتسويق، وضعف الاستثمارات الزراعية، وتتراوح حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي من الناتج في معظم الدول ذات الموارد الزراعية، مثل المغرب والعراق والجزائر ومصر وتونس وسورية، بين 3703 و14042 دولاراً أمريكياً.

وهناك تداعيات استمرار الحرب الروسية . الأوكرانية، نظراً لأنَّ الدول العربية تستورد 42% من احتياجاتها من القمح، و23% من احتياجاتها من الزيوت النباتية من روسيا و أوكرانيا، وقد أدى ارتفاع أسعار المحاصيل الأساسية كالقمح إلى ارتفاع كبير في تكلفة سلة الغذاء، فمثلاً، ارتفعت تكلفة سلة الغذاء في لبنان بنسبة 351% تليه سورية 97% واليمن 81% ما يقلل من قدرة الأسر المختلفة في العديد من هذه الدول على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي وما يترتب على ذلك من ارتفاع أمراض سوء التغذية والأعباء الناتجة عنه.

تضم المنطقة العربية مصر كأكبر مستورد للقمح في العالم، واليمن وسورية بوصفهما من أكثر الدول تعرضًا لخطورة حدوث أزمة غذائية يمكن أن تشمل نحو 53%، و36% من سكانهما، تشير التوقعات إلى أن اعتماد الدول العربية على الواردات الغذائية سيظل سائداً حتى عام 2030 وأكثر من ذلك في ظل استمرار الأزمات الغذائية.

وقد أدت التحديات التي تتعرض لها المنطقة العربية إلى تصاعد قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 28.9 مليار دولار أمريكي إلى نحو 44.1 مليار أمريكي بنسبة تصل إلى 4.3% خلال المدة من 2010 إلى 2020، وتمثل مجموعة الحبوب نحو 47.5% من إجمالي قيمة الفجوة، وبلغت قيمة فجوة اللحوم نحو 16.7%، والألبان نحو 11.3% والزيوت النباتية 9.4%، والسكر 5.7% والبقوليات 3.4 من قيمة الفجوة.

يتوقع أن تزداد الفجوة الغذائية في الدول العربية نتيجة لمجموعة من العوامل، من أهمها محدودية مساحات الأراضي الخصبة، وتدهور التربة المستمر نتيجة التصحر والتملح وتداخل مياه البحر، والممارسات الزراعية غير المستدامة وصغر الحيازات الزراعية، ما يعوق إقامة المزارع التجارية الكبيرة وتدنى إنتاجية الهكتار والمتر المكعب من المياه، إضافة إلى التغيرات المناخية.

خاتمة: مقومات مشروع مارشال عربي جديد

في قمة جدة السعودية، كان الرئيس بشار الأسد نجمها الساطع، حيث التقى مع العديد من الزعماء العرب، على هامش المشاركة في القمة العربية 32، و لا سيما مع الرئيس المصري ، والرئيس التونسي قيس سعيِّدْ، الذي أعْرَبَ عن "بالغ سعادته بعقد هذا اللقاء التاريخي، الذي يعكس علاقات

الأشقاء بين تونس وسوريا"، وفق بيان الرئاسة التونسية. وأعرب سعيِّدْ أيضًا عن "الأمل في أن يستعيد هذا البلد (سوريا) عافيته، ويحافظ على وحدته واستقراره، ويحسم شعبه أمره بنفسه بعيدًا عن كل التدخلات الخارجية؛ حتى تعود سوريا منارة للعلم والثقافة وتضطلع بدورها الطبيعي إقليميا ودوليا."

تشكل عودة سوريا للجامعة العربية والتطبيع مع الدول العربية، ولاسيما مع السعودية ومصر وتونس، انتصارًا سياسيًا ومعنويًا كبيرًا لسوريا بزعامة الأسد ، لكنَّه يبقى مُهدّدًا إذا لم يتبعه ضخ الأموال العربية لإعادة إعمار سوريا ،وتحقيق الانتعاش لاقتصادها المتهالك، حيث بات الرئيس الأسد يُدْرِكُ أنَّ مفتاح الإنقاذ والإعمار موجودٌ في الدول العربية الخليجية الغنية(المملكة السعودية، والإمارات العربية، ودولة قطر، والكويت)إضافة إلى المؤسسات المانحة الدولية التي تمسك بها واشنطن، وبات يعلم أكثر حقيقة وجود تقاطع إقليمي– دولي للحدِّ من النفوذ الإقليمي الإيراني. كما أنَّ الرئيس الأسد يدرك أيضًا، عجز إيران عن توفير الأموال الضرورية لإعمار سوريا، بسبب محدودية إمكانياتها المالية في ظلّ العقوبات الدولية المفروضة عليها.

لقد وصل فائض الحساب الجاري لدول الخليج العربية النفطية إلى ثلثي تريليون دولار (أي حوالي 650مليار دولار) خلال سنة 2022–2023. فالدول العربية الخليجية الغنية بإمكانها أن تقوم بمد يد المساعدة للدول العربية الشقيقة عبر الاستثمار في بنيتها الاقتصادية، ولا سيما إعادة إعمار سوريا.. فبعد الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في شباط/فبراير الماضي قدمت المملكة السعودية وديعة بقيمة 5 مليارات دولار في البنك المركزي

التركي. كما أقامت قطر والإمارات مقايضة عملات بقيمة 19 مليار دولار مع المصرف المركزي التركي. وبإمكان صناديق الثروة السيادية الخليجية أن تستثمر في السندات والأسهم الأمريكية، ولكنَّها يمكن لها أيضًا أن تستثمر جزءًا من المال في البلدان العربية الفقيرة والمحتاجة للاستثمارات للنهوض بالأهداف الاستراتيجية لمعظم الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وبناء قطب اقتصادي عربي إقليمي.

https://almajd.net/2023/05/19/%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85/

6 - القمة العربية الـ32 تختتم أعمالها بالموافقة على "إعلان جدة"

(الجزيرة) |19/5/2023

القمة بحثت القضية الفلسطينية والأزمة السودانية إلى جانب ملفات اقتصادية

اختتمت في مدينة جدة السعودية أعمال القمة العربية الـ32 بإعلان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان موافقة المشاركين على البيان الختامي للقمة.

وبحثت القمة القضية الفلسطينية والأزمة السودانية إلى جانب ملفات اقتصادية، كما شهدت مشاركة الرئيس السوري بشار الأسد للمرة الأولى منذ 12 عاما.

وأعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اعتماد قرارات القمة العربية واستضافة البحرين القمة المقبلة.

وكان الأمير محمد بن سلمان قد تسلم في مستهل الجلسة الافتتاحية رئاسة القمة من رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن نيابة عن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون.

إعلان جدة

واعتمد مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة "إعلان جدة" في ختام أعمالها، وتاليا أهم البنود التي تضمنها:

القضية الفلسطينية

التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية عربيا وعلى المبادرة العربية كسبيل لحلها.

التأكيد على أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

سوريا

تكثيف الجهود العربية الرامية إلى مساعدة سوريا على تجاوز أزمتها.

تعزيز الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي سوريا.

السودان

رفض أي تدخل خارجي في الشأن السوداني لتفادي تأجيج الصراع.

اعتبار اجتماعات الفرقاء السودانيين في جدة خطوة يمكن البناء عليها لإنهاء الأزمة.

التأكيد على ضرورة التهدئة في السودان وتغليب لغة الحوار.

ليبيا

ضرورة حل الأزمة الليبية في الإطار الليبي، ودعم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية كحل للخروج منها.

دعم جهود البعثة الأممية في ليبيا، والتأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

دعم جهود توحيد القوات المسلحة الليبية، وتثبيت وقف إطلاق النار.

اليمن

دعم الجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل لحل سياسي شامل للأزمة اليمنية.

دعم مجلس القيادة الرئاسي في اليمن لإحلال الأمن والاستقرار.

لبنان

الدعوة لانتخاب رئيس للبنان، وتشكيل الحكومة في أسرع وقت.

السعودية

الترحيب بالاتفاق الذي تم بين السعودية وإيران لتفعيل اتفاقية التعاون الأمني والاقتصادي بينهما.

كما تضمن إعلان جدة:

التأكيد على وقف التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

التأكيد على احترام قيم وثقافات الآخرين واحترام سيادة واستقلال الدول وسلامة أراضيها.

رفض دعم تشكيل الجماعات والمليشيات المسلحة الخارجة عن نطاق مؤسسات الدولة.

دعم استدامة سلاسل إمدادات السلع الغذائية الأساسية للدول العربية.

تثمين حرص واهتمام السعودية على توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/news/2023/5/19/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8032-%D8%AA%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D9%85-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7

7 - القمة العربية 2023: الأمير محمد بن سلمان يعلن اختتام اجتماع القادة العرب في السعودية واعتماد إعلان جدة

ديفيد غريتن، بي بي سي، 19 مايو/ أيار 2023

صدر الصورة،REUTERS

بن سلمان التقى الرئيس السوري بشار الأسد على هامش مشاركته في القمة العربية بجدة

اختتمت القمة العربية الثانية والثلاثون أعمالها في مدينة جدة السعودية على مستوى القادة، اليوم الجمعة، بحضور رؤساء وملوك وأمراء عدة دول عربية، من بينهم الرئيس السوري بشار الأسد لأول مرة منذ 2010، وبمشاركة الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي.

وأعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اعتماد القرارات الصادرة عن القمة ومشروع جدول الأعمال و"إعلان جدة".

وأكد بن سلمان في كلمته أمام القمة، على عدم السماح بأن تتحول المنطقة العربية إلى منطقة صراعات، وشدد على محورية القضية الفلسطينية، وقال: "... نعمل معا من أجل التوصل إلى حلها".

وأعرب عن أمله في أن تسهم عودة سوريا إلى الجامعة في دعم أمنها، مُرحبا بحضور الرئيس السوري بشار الأسد.

كما رحب بتوقيع طرفي النزاع في السودان على إعلان جدة، وقال إنه يأمل أن يقود ذلك إلى وقف دائم لإطلاق النار في السودان.

إعلان جدة

تضمن البيان الختامي للقمة "إعلان جدة" أكثر من 32 بندا شملت العديد من القضايا الهامة في المنطقة، منها القضية الفلسطينية والأزمة السورية والوضع اللبناني، والتعامل مع إيران، وكذلك قضايا الأمن القومي العربي والأمن الغذائي والملفات الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد البيان على استمرار تمسك الدول العربية بدعم المبادرة العربية لحل الدولتين والأزمات المستجدة في السودان وليبيا، والرفض التام للميليشيات والكيانات المسلحة خارج نطاق الدولة، وتوحيد المواقف في علاقات الدول العربية بمحيطها الإقليمي والدولي.

وفي لبنان كان هناك مطالبة للسلطات اللبنانية بمواصلة الجهود لانتخاب رئيس للبلاد، وتشكيل حكومة بأسرع وقت ممكن، وإجراء إصلاحات اقتصادية للخروج من الأزمة الخانقة.

أما في الشأن السوري، فقد شددت مسودة البيان على تجديد الالتزام بالحفاظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها واستقرارها، وتكثيف الجهود لمساعدتها على الخروج من أزمتها، وإنهاء معاناة الشعب السوري.

وكان هناك تأكيد على التضامن الكامل مع السودان في الحفاظ على سيادة واستقلال البلاد، ووحدة أراضيها، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية باعتبار الأزمة شأناً داخلياً، والحفاظ على المؤسسات.

وضمن تطورات الوضع في ليبيا، أكد البيان الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، ورفض أنواع التدخل الخارجي كافة، والامتناع عن التصعيد.

كما رحب إعلان جدة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المملكة العربية السعودية وإيران في بكين، الذي يتضمن استئناف العلاقات الدبلوماسية، وإعادة فتح بعثاتهما، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين.

أما عن تركيا، فقد أدان البيان توغل القوات التركية في الأراضي العراقية، مطالباً الحكومة التركية بسحب قواتها دون شروط.

الشيخ تميم يغادر مبكرا

وغادر أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، مقر القمة في جدة قبل إعلان البيان الختامي للقمة، ودون أن يلقي كلمة في القمة.

ونقلت وكالة رويترز عن "مسؤول عربي" لم تسمه أن أمير قطر غادر القمة العربية قبل بدء كلمة رئيس النظام السوري بشار الأسد.

وكانت قطر تعترض على التقارب مع النظام السوري في الوقت الحالي.

وأعلن الديوان الأميري القطري مغادرة أمير البلاد مدينة جدة السعودية بعد ترؤسه وفد الدوحة في القمة العربية بدورتها الـ32، الجمعة.

وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) قد ذكرت أن الرئيس السوري بشار الأسد "صافح أمير قطر" على هامش مشاركتهما في القمة العربية، بينما لم يصدر أي تصريح بعد من الجانب القطري عن ذلك.

رسالة بوتين

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في برقية للقمة العربية الـ32 في جدة بالمملكة العربية السعودية، والتي شارك فيها الرئيس الأوكراني، الاستعداد للمشاركة في حل أزمات المنطقة. وقال الرئيس بوتين: "سنواصل تقديم كل مساعدة ممكنة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي". وأضاف: "نعتزم توسيع التعاون متعدد الأوجه مع الدول العربية". وأكد بوتين حرص بلاده على دعم جهود حل الأزمات في السودان وليبيا واليمن.

وكان زيلينسكي قد قال أمام القادة العرب في القمة، إن أوكرانيا في حالة حرب، وما يحدث ليس مجرد نزاع، وإن بلاده لم تختر الحرب ولم تنخرط في أي أعمال عدائية في أراضي دول أخرى. وأضاف أن بلاده "لن تستسلم ولن تخضع لأي محتل أجنبي"، مناشدا القادة العرب "لحماية شعبنا والجالية الأوكرانية المسلمة". وشدد على أن بلاده لم تختر الحرب ولم تنخرط في أي أعمال عدائية في أراضي دول أخرى، وتابع "نحن مجبرون على مواصلة القتال، ولا أحد يوافق على تسليم أرضه".

صدر الصورة،REUTERS

زيلينسكي غادر السعودية بعد المشاركة في القمة العربية متوجها إلى اليابان لحضور قمة السبع

وكان الرئيس الأوكراني زيلينسكي، قد وصل يوم الجمعة إلى المملكة العربية السعودية لحضور القمة التي يحضرها أيضا الرئيس السوري بشار الأسد، حليف روسيا الوثيق، للمرة الأولى منذ 12 عاماً.

الزيارة التي لم يُعلن عنها سابقاً هي أول زيارة يقوم بها زيلينسكي إلى الشرق الأوسط منذ غزو موسكو لبلاده في فبراير/شباط 2022، مما يمنح الزعيم الأوكراني فرصة لمخاطبة القادة في المنطقة الذين كانوا أقل اتحاداً بكثير في دعمهم لكييف من الحلفاء الغربيين.

وفي كلمته أمام القمة قال الرئيس السوري بشار الأسد، إن العرب أمام فرصة تاريخية لإعادة ترتيب شؤونهم بمعزل عن التدخلات الخارجية، مشيرا إلى أن العمل العربي المشترك بحاجة إلى أهداف سياسة موحدة ومبادئ واضحة.

وكانت المجموعة العربية قد علقت عضوية سوريا قبل 12 عاماً، بعد أن أدت حملة القمع التي شنتها حكومته على الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية إلى اندلاع حرب أهلية قتل فيها نصف مليون شخص.

وأعيدت عضوية سوريا في الجامعة هذا الشهر، بعد أن أقرت الدول التي كانت دعمت المعارضة خلال الحرب، بأنه يحكم قبضته على السلطة.

وتسارع هذا التقارب في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا وشمال غربي سوريا في فبراير/شباط الماضي، عندما قررت القوى، التي كانت معادية للأسد في السابق، إرسال مساعدات إنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.

كما توسطت الصين في اتفاق مفاجئ في مارس/آذار، لاستعادة المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية مع منافستها الإقليمية إيران، والتي ساعدت، إلى جانب روسيا، الجيش السوري في استعادة السيطرة على أكبر مدن سوريا.

ومع ذلك، لا تزال أجزاء كبيرة من البلاد تحت سيطرة جماعات مسلحة مدعومة من تركيا، وتنظيمات إسلامية، ومجموعات يقودها الأكراد بدعم من الولايات المتحدة.

واضطر نصف سكان سوريا البالغ عددهم 22 مليون نسمة قبل الحرب، إلى الفرار من ديارهم. وهناك حوالى 6.8 مليون شخص نزحوا داخلياً، بينما يوجد ستة ملايين آخرين من اللاجئين أو طالبي اللجوء في الخارج.

حتى قبل وقوع الزلزال، كان ما يقدر بنحو 15.3 مليون شخص داخل سوريا بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، وهو أعلى مستوى منذ بدء الحرب.

ووصل الأسد مساء الخميس إلى مدينة جدة المطلة على البحر الأحمر، حيث تنعقد قمة جامعة الدول العربية هذا العام.

وأعلن الأمين العام للجامعة، أحمد أبو الغيط، في اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء الـ22، الأربعاء، أنه يأمل في أن "تكون استعادة سوريا مقعدها تمهيداً لانتهاء صراعها".

كما رحب وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، بعودة سوريا. وقال: "عالمنا اليوم يواجه العديد من التحديات

والصعوبات التي تضعنا عند مفترق طرق". وأضاف: "من الضروري أن نقف معاً ونحاول جاهدين تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهتها".

لكن لم تكن جميع بلدان الجامعة متحمسة لعودة سوريا. كما يعارض بعض السوريين الذين فروا من بلادهم هذه الخطوة.

وقال وزير الخارجية القطري، في مؤتمر صحفي في الدوحة، إن بلاده تخلت عن معارضتها لعودة سوريا للجامعة لأنها لا تريد "الخروج عن الإجماع العربي".

في غضون ذلك، قالت الولايات المتحدة إنها "لا تعتقد أن سوريا تستحق العودة إلى الجامعة العربية". وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية، فيدانت باتيل في مؤتمر صحفي: "موقفنا واضح.. لن نطبع العلاقات مع نظام الأسد ونحن بالتأكيد لا ندعم قيام الآخرين بذلك أيضاً".

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65644564

8 - قراءة في القمة العربية الـ 32: السياقات والمتغيرات

رويترز الثلاثاء, 23-05-2023

سوث24 | د. إيمان زهران

أفضت الفترة البينية بين "قمة الدمام – 2018" و "قمة جدة – 2023" إلى تحركات إقليمية متباينة تُوجت بوصول أغلب الدول العربية لأعلى درجات النضج السياسي والإصلاح المؤسسي، عقب مرحلة من التوتر والاضطراب السياسي والأمني شملت أغلب أقطار المنطقة منذ عام 2011، ليُصبح الرهان الحالي على استكمال استعادة المنظومة العربية، وإعادة الدفع بمسارات التسوية السياسية بالدول المأزومة للخروج من "مأزق

الاضطراب" واستعادة الدولة الوطنية. بالإضافة إلى المضي قدماً لإعادة هيكلة "النظام العربي الجديد" واستحداث آليات جديدة ومقاربات تكاملية ناجعة لمواجهة التحديات الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي.

تحولات إقليمية

تأتي القمة العربية في دورتها الـ32، كمحاولة لتحييد الخلافات الفرعية وإعادة ترتيب "البيت العربي" في ظل واقع سياسي يتسم بالفوضى والغموض وتتشابك معه أطراف أجنبية خارجية وأجندات داخلية متخبطة، فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية عربياً جراء بطئ التعافي من الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا وما فرضته سياسات الإغلاق من توقف لأغلب المشروعات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية، بالإضافة للارتدادات المتباينة للحرب الروسية – الأوكرانية على المنطقة العربية، وحجم التهديدات القائمة والمُحتملة خاصة بملفي الطاقة والأمن الغذائي. لتُعيد "قمة جدة" ترتيب الأوراق العربية بما يتوافق مع نسق التحولات الإقليمية القائمة، وأبرزها:

– المصالحة الخليجية "إعلان العلا": في إطار القمة الخليجية الـ 41 في يناير 2021، تم الإعلان عن "اتفاق العلا"، كخطوة تؤسس لطي الأزمة الخليجية، وعودة العلاقات بين جميع الدول الخليجية إلى ما كانت عليه قبل بدء الأزمة في 5 يونيو 2017، بما يحقق وحدة الصف والتماسك بين دول مجلس التعاون، ويُعزز عودة العمل الخليجي المشترك إلى مساره الطبيعي، للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة [1] .

– الاتفاقيات الإبراهيمية: اكتسبت "الاتفاقيات الإبراهيمية" [2] زخماً جيوسياسياً بمنطقة الشرق الأوسط، نظراً لما تفرضه من محددات جديدة

في إعادة ترسيم جغرافيا القيم الصراعية بالمنطقة وفقاً لـ "الأجندة الجديدة" التي يحملها قيادات خليجية وعربية لمعالجة تحديات الإقليم القائمة والممتدة. بالإضافة إلى ما تؤسس له تلك الاتفاقيات من معالجات تكاملية شرق أوسطية على المستويين الاقتصادي والتنموي، إذ تطرح تلك الاتفاقيات مشروعاً للتعاون/ والتكامل في المنطقة والخليج والبحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي بأبعاد استراتيجية ذات مردود اقتصادي قد تعيد تشكيل هيكل الشرق الأوسط، وشكل التحالفات والشراكات بين دول المنطقة. بالمقابل، على الرغم من كون تلك الاتفاقيات تُعد بمثابة "منصة ناشئة" لخفض التصعيد وخلق آفاق للتعاون الإقليمي، إلا أنها لا تقدم بديلاً عن الأطر الدولية الخاصة بتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي [3] .

– الاتفاق السعودي – الإيراني: حيث تم الإعلان في 10 مارس 2023 عن استئناف العلاقات السعودية – الإيرانية عبر الوساطة الصينية، لتُعيد بتلك الخطوة ترسيم المشهد السياسي على المستوى الإقليمي الفرعي، وذلك على مستويين [4] ، المستوى الأول: تصفير المشكلات إقليمياً كأحد أهم انعكاسات استئناف العلاقات السعودية الإيرانية، وما يتعلق بإعادة صياغة العلاقات الصراعية – القائمة والمُحتملة – إلى علاقات أكثر تعاونية. خاصة بعد مُجمل الارتدادات السلبية على دول الإقليم جراء جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية. وهو ما يدفع بدول المنطقة نحو انتهاج سياسية "تصفير المشكلات" بدءًا من إنهاء الخلافات "الخليجية– الخليجية"، وخطوات الحوار المصري التركي، والتحركات القائمة لعودة سوريا للحاضنة العربية، وما تلى ذلك من انعكاس التفاهمات السعودية الإيرانية على إدارة خريطة التمدد الإيراني بالدول المأزومة سياسياً

وأمنياً، وفي مقدمتها اليمن، وسوريا، والعراق، ولبنان. والمستوى الثاني: تعزيز ملف المصالحات عبر استدعاء ما يُعرف بـ "نظرية الدومينو"، حيث من المُرجح أن يتم استثمار الحدث في تعميق المصالحة الإيرانية مع الإمارات، إذ برغم استئناف العلاقات بين طهران وأبوظبي، لكن المصالحة الأخيرة قد تنزع الفتيل المشتعل دوماً على خلفية أزمات كثيرة، أهمها احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى". فضلاً عن احتمالات تحسين العلاقات المضطربة مع دولة البحرين، وكذلك عودة العلاقات بين مصر وطهران، والمتوقفة منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979. إذ أن أحد أسباب استمرار قطع العلاقات كان الرفض المصري للتهديدات الإيرانية لدول الخليج العربي.

– مشروع "الشام الجديد": تعود جذور مشروع الشام الجديد لدراسة أعدها البنك الدولي في مارس 2014 [5] ، لكن بخريطة جغرافية أوسع، واشتملت على دول بلاد الشام، سوريا ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تركيا والعراق ومصر. كما أُعيد طرح المشروع مرة أخرى إبان رئاسة "حيدر العبادي" للحكومة العراقية، ولاحقاً أطلقت الدول الثلاث آلية للتعاون بدأت من العاصمة المصرية القاهرة في مارس 2019، وتلاها إبان القمة الثانية في نيويورك في سبتمبر 2019. كمحاولة لإخراج دولة العراق من عزلتها في محيطها الجيوسياسي، إذ أن مشروع "الشام الجديد" يُعد بمثابة مدينة اقتصادية عراقية مصرية أردنية، يضم من خلاله عدداً من المشروعات الاقتصادية والتنموية، أبرزها: الاتفاق على تعزيز مشروع الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الثلاث. وتوفير منفذ لتصدير النفط العراقي عبر الأردن ومصر عبر المضي

باستكمال ما يُعرف بـ "خط الغاز العربي" [6] ، وذلك كخطوة نحو نمذجة "التكامل الاقتصادي العربي".

– استعادة سوريا للحاضنة العربية: نظراً لجُملة التهديدات والتحديات التي تُحيط بالإقليم العربي، أصبح هناك حاجة لإعادة التوازن العربي الإقليمي بفتح قنوات الاتصال واستئناف الحوار بين الأطراف العربية في المقام الأول، وهو ما تُوج بنجاح المساعي والتحركات العربية باستعادة دمشق إلى الحاضنة العربية، وتمثيل الرئيس السوري "بشار الأسد" خلال اجتماعات الدورة الـ 32 للقمة العربية في المملكة العربية السعودية.

– الموجة الثانية من الربيع العربي: ثمة إعادة إنتاج لموجات الاضطراب السياسي والأمني بعدد من الدول العربية على نحو ما قد يُعرف بـ "الموجة الثانية من الربيع العربي"، وهو ما يتم متابعة خطواته خاصة في كل من السودان ولبنان والعراق والجزائر، في ظل بيئة إقليمية ودولية غير مواتية، وتنافس صيني وروسي وإيراني قوي في المنطقة، ومناخ دولي مضطرب لا يبالي بأوضاع المنطقة، جراء الاستدارة نحو مواجهة الانعكاسات المتباينة لتطورات الحرب الروسية الأوكرانية.

اختبارات قائمة

أرست القمة العربية في دورتها الـ 32 مقاربة نوعية جديدة تضمنها البيان الختامي "إعلان جدة"، وذلك بالنظر إلى السياقات الاستراتيجية لتلك القمة المحيطة بانعقادها سواء على المستوى الإقليمي والحديث عن موجة ثانية من الربيع العربي، أو على المستوى الدولي وحجم الارتدادات المتباينة للحرب الروسية الأوكرانية على هيكل النظام الدولي، فضلاً عما تضمنته

مخرجات القمة من مقاربات نوعية حول إعادة صياغة أطر التضامن العربي، وذلك بالنظر إلى:

– رأب الصدع العربي – العربي: تتمثل تلك النقطة فيما تضمنه "إعلان جدة" من استئناف العلاقات العربية – السورية، وهو ما يؤسس إلى التوجه العربي نحو "فك الارتباط" بين الدول العربية والكتلة الغربية الرافضة لنظام الأسد. إذ رحب البيان الختامي للقمة العربية بقرار استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات والأجهزة التابعة لها، وأعرب عن أمله في أن يسهم ذلك في دعم استقرار الجمهورية العربية السورية، والمحافظة على وحدة أراضيها، واستئناف دورها الطبيعي في الوطن العربي، وأهمية مواصلة وتكثيف الجهود العربية الرامية إلى مساعدة سوريا على تجاوز أزمتها، اتساقًا مع المصلحة العربية المشتركة والعلاقات التي تجمع الشعوب العربية كافة [7] .

– أولوية القضية الفلسطينية: تم التأكيد بالقمة العربية وبيانها الختامي على مركزية "القضية الفلسطينية" للأمة العربية، والهوية العربية للقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وحق فلسطين في السيادة المطلقة على أرضها المحتلة عام 1967 كافة، بما فيها القدس الشرقية، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تفعيل "مبادرة السلام العربية" [8] .

– دعم التهدئة في السودان: أعرب البيان الختامي للقمة العربية عن بالغ القلق من تداعيات الأزمة السودانية على أمن وسلامة واستقرار الدول العربية والمنطقة، مشدداً على ضرورة التهدئة وتغليب لغة الحوار وتوحيد الصف، ورفع المعاناة عن الشعب السوداني، والمحافظة على مؤسسات الدولة الوطنية، ومنع انهيارها، والحيلولة دون أي تدخل خارجي في الشأن

السوداني يؤجج الصراع ويهدد السلم والأمن الإقليميين [9] . والبناء على ما توصل إليه طرفا الأزمة السودانية من التوقيع على "اتفاق مبادئ أولي" بوساطة سعودية، كخطوة لتوفير الحماية للمدنيين، والحفاظ على المنشآت والمرافق العامة، وتسهيل عمليات الإجلاء.

– دعم مسارات الملف اليمني: جدد "إعلان جدة" التأكيد على دعم كل ما يضمن أمن واستقرار الجمهورية اليمنية، ويحقق تطلعات الشعب اليمني، ودعم الجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية استناداً إلى المرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم 2216، ودعم مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، لإحلال الأمن والاستقرار والسلام في اليمن بما يكفل إنهاء الأزمة اليمنية [10] . وهو ما يؤسس لـ "المرجعية العربية" الداعمة للأطراف المنخرطة بـ "المسألة اليمنية"، أخذاً بالاعتبار الأجندة الجنوبية بمسارات الحل المُقترحة إقليمياً وأممياً.

تأسيساً على ما سبق، تأتي الدورة الـ32 للقمة العربية، لتُعيد ترسيم مشهد العلاقات العربية – العربية على نحو يتسم بمزيد من الإدراك والنضج السياسي والإصلاحي، بما يؤسس لأهمية تضافر العمل العربي المشترك، وفك الارتباط بالقوى الخارجية، والتوافق حول "منهاجية العمل" في القضايا التقليدية كالصراعات المسلحة بالدول المأزومة عربياً مثل اليمن والعراق وليبيا والسودان ولبنان وسوريا، وبحث أطر التعاون المشترك لمجابهة التهديدات غير التقليدية وفي مقدمتها أزمة سلاسل الإمداد، الأمن الغذائي، الشح المائي، التغيرات المناخية، الأوبئة. وذلك في ظل توافق عربي حول

إعادة ترميم "النظام الإقليمي العربي" بما يتسق مع التوجهات العالمية للتحلل من نمط الأحادية وإعادة صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب.

د. إيمان زهران، باحثة لدى مركز سوث24 للأخبار والدراسات، متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي

المراجع:

[1] نص البيان الختامي لـ "قمة العلا" في السعودية، موقع سكاي نيوز عربية.

[2] David Makovsky, How the Abraham Accords Look Forward, Not Back, The Washington Institute, 16/9/2023.

[3] د. ابتسام الكتبى، دلالات الزخم الاستراتيجي الذي تكتسبه الاتفاقيات الإبراهيمية، مركز الإمارات للسياسات، 2022/4/7.

[4] د. إيمان زهران، التفاهمات السعودية – الإيرانية وتوسيع خارطة "بريكس"، مركز سوث24 للأخبار والدراسات، 2023/4/2.

[5] Kulaksiz, Sibel. 2014. Over the Horizon: A New Levant. MENA knowledge and learning quick notes series; no. 127; World Bank, Washington, DC.

[6] د. ناصر طهبوب، قراءة في فرص وتحديات مشروع الشام الجديد، مجلة فلسطين لأبحاث الأمن القومي، 2022/7/30.

[7] قمة جدة العربية.. رسائل استراتيجية من منظور غربي، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، 2023/5/22.

[8] البيان الختامي للقمة العربية في جدة.. توافق عربي على التكاتف لحل قضايا الأمة، موقع اليوم السابع، 2023/5/19.

[9] إعلان قمة جدة: اتفاق عربي على التنمية والتكاتف لحماية السيادة، موقع الشرق، 2023/5/19.

[10] سياسي / "إعلان جدة": قادة الدول العربية يؤكدون أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على الأسس والقيم والمصالح المشتركة والمصير الواحد، 2023/5/19، وكالة الأنباء السعودية.
https://south24.net/news/news.php?nid=3362

9 - القمم العربية.. توطيد وترسيخ للتعاون العربي الشامل

shimaa mohamed المناطق_جدة، 17 مايو 2023

تستضيف المملكة العربية السعودية في مدينة جدة بعد غد الجمعة القمة العربية العادية في دورتها الـ (32)، بمشاركة أصحاب السمو والفخامة قادة الدول العربية ورؤساء الوفود.

وتأتي استضافة المملكة للقمة العربية الـ32 امتداداً لدورها القيادي على المستوى الإقليمي والدولي، وحرص قيادتها الرشيدة – حفظها الله – على تعزيز التواصل مع قيادات الدول العربية والتباحث المستمر وتنسيق المواقف حيال الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث استضافت المملكة خلال العام الماضي قمة جدة للأمن والتنمية، بمشاركة الولايات المتحدة والقمة العربية الصينية للتعاون والتنمية.

وتُعقد الدورة الـ32 للقمة العربية في ظروف استثنائية تمر بها المنطقة والعالم من أزمات وصراعات إقليمية ودولية، تحتم على الدول العربية إيجاد آليات تستطيع من خلالها مواجهة التحديات المشتركة، وتعزز الأمن والاستقرار الإقليمي، وتحقق الرفاه لدولها وشعوبها، مما يستوجب تطوير آليات التنسيق السياسي تحت مظلة جامعة الدول العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في مختلف المجالات التي تمس المواطن العربي بشكل مباشر.

وتكمن أهمية القمة في كونها تُعقد في ظل مستجدات الأحداث التي تشهدها المنطقة والعالم، ودعم قيادة المملكة –أيدها الله– للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، ومن ذلك الاتفاق الذي وقعته المملكة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستئناف العلاقات بين البلدين برعاية جمهورية الصين الشعبية والجهود والمبادرات القائمة لإيجاد حل سياسي شامل للأزمات في السودان وسوريا واليمن.

وتستعرض وكالة الأنباء السعودية في تقرير لها مؤتمرات القمة العربية العادية وغير العادية وأبرز القرارات التي صدرت عنها، حيث شهدت مسيرة القمم العربية منذ تأسيسها في مارس من عام 1945م، انعقاد 43 قمة منها 31 عادية، آخرها كان في الجزائر، عام 2022، و12 قمة عربية استثنائية (غير عادية)، كان آخرها قمة مكة المكرمة 2019، و4 قمم عربية تنموية: اقتصادية واجتماعية؛ إضافة إلى عدد من القمم العربية مع تجمعات وتكتلات إقليمية منها: (4 قمم عربية –أفريقية) و4 قمم (عربية –أمريكية جنوبية)، وقمة عربية أوروبية 2019 (مصر)، وقمة عربية

إسلامية أمريكية، والقمة العربية الصينية الأولى التي استضافتها المملكة العربية السعودية ديسمبر من العام الماضي.

وبدأت باكورة تلكم القمم في مايو عام 1946م عبر عقد قمة "أنشاص" الاستثنائية بالإسكندرية لمناصرة القضية الفلسطينية التي أكدت على قضية فلسطين وعروبتها وعدتها في قلب القضايا العربية الأساسية.

تلاها في نوفمبر عام 1956م، أي بعد عقد من الزمان انعقاد "قمة بيروت" في لبنان، لدعم مصر ضد العدوان الثلاثي، داعية إلى الوقوف إلى جانبها ضد هذا العدوان، والتأكيد على سيادتها لقناة السويس وفق معاهدة عام 1888م، والمبادئ الستة التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 13 / 10 / 1956م.

وشهدت قمة القاهرة في عام 1964م، تحولاً تاريخياً في مسيرة العمل العربي المشترك إذ اكتسبت الصفة الرسمية للقمم العربية، وشددت في مضامين قراراتها على وجوب تنقية الأجواء العربية من الخلافات، ودعم التضامن العربي وترسيخه، وعدّت قيام إسرائيل خطراً يهدد الأمة العربية، إضافة إلى الدعوة إلى إنشاء قيادة موحدة لجيوش الدول العربية.

وأقر القادة العرب المشاركون في القمة دورية اجتماعات القمة، بحيث يجتمع ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية مرة في العام على الأقل.

وخلال الفترة ذاتها وتحديداً في شهر سبتمبر من العام نفسه، عُقد مؤتمر القمة العربي العادي الثاني في مدينة الإسكندرية، الذي دعا إلى تعزيز القدرات الدفاعية العربية، مرحباً بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلاً للشعب الفلسطيني.

كما دعا إلى التعاون العربي في مجال البحوث الذرية لخدمة الأغراض

السلمية، كذلك في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية، إلى جانب دعم التضامن والعمل العربي المشترك، وإنشاء محكمة العدل العربية.

وسيراً على النهج الذي اختطه القادة العرب بعقد القمة بشكل سنوي، استضافت مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في سبتمبر عام 1965 م، القمة العربية العادية الثالثة، وتوجت أعمالها بالموافقة على ميثاق التضامن العربي والالتزام به ودعم قضية فلسطين في جميع المحافل الدولية وتأييد نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية.

وجاءت القمة العربية العادية الرابعة التي عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم في أغسطس 1967م، لتجدد أهمية وحدة الصف العربي، وإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، في حين أقر المجتمعون إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي العربي، فيما عقد مؤتمر القمة العربي العادي الخامس في العاصمة المغربية الرباط في ديسمبر 1969م.

وسعى القادة العرب في اجتماعهم غير العادي الثالث في سبتمبر 1970 م بالقاهرة، إلى حل الخلاف الأردني الفلسطيني حقناً للدماء العربية.

وظلت القضية الفلسطينية الهاجس الأكبر للقادة العرب ومحور أعمال القمة العربية العادية السادسة بالجزائر في نوفمبر 1973م، التي دعت إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وإلى استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة، مرحبةً بانضمام الجمهورية الموريتانية إلى جامعة الدول العربية.

وعقدت القمة العربية العادية السابعة في الرباط في أكتوبر 1974م، والتي أكدت ضرورة الالتزام باستعادة كامل الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو 1967 وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية على مدينه القدس، واعتمدت هذه القمة منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

وبدعوة من المملكة العربية السعودية عقدت في مدينة الرياض، في أكتوبر 1976م، قمة عربية مصغرة شملت 6 دول عربية، بهدف وقف نزيف الدم في لبنان وإعادة الحياة الطبيعية إليها واحترام سيادة لبنان ورفض تقسيمه، وإعادة إعماره.

وفي أكتوبر 1976م، عقد مؤتمر القمة العربية العادية الثامنة في القاهرة، وجرى خلاله المصادقة على قرارات وبيان وملحق القمة العربية السداسية في الرياض، ودعوة الدول العربية كل حسب إمكاناتها إلى الإسهام في إعادة تعمير لبنان والالتزام بدعم التضامن العربي.

ولكون القضية الفلسطينية "قضية العرب الأولى" أكد قادة الدول العربية في مؤتمر القمة العربية العادية التاسعة في العاصمة العراقية بغداد عام 1978، دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة الموافقة على أي حل مستقبلي للقضية الفلسطينية.

وأقروا عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد الموقعة بين مصر والاحتلال الإسرائيلي لتعارضها مع قرارات مؤتمرات القمة العربية، وفي هذا المؤتمر تم نقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس ومقاطعتها وتعليق عضويتها في الجامعة مؤقتاً لحين زوال الأسباب.

واحتضنت تونس في نوفمبر 1979 م القمة العربية العادية العاشرة حيث جدد القادة العرب تأكيدهم على الالتزام الكامل بدعم القضية الفلسطينية وإدانتهم لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية، وتعزيز العلاقات مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات والدول لما فيه تطوير مواقف هذه الدول والمنظمات لنصرة القضايا العربية.

كما أكد المؤتمر سيادة لبنان الكاملة على كامل أراضيه، وضرورة الحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية ورفض محاولات الهيمنة الصهيونية على الجنوب اللبناني.

وتواصلت أعمال القمم العربية مسيرتها، ففي نوفمبر 1980 م عقد بالعاصمة الأردنية عمّان مؤتمر القمة العربية العادية الحادية عشر، وصادقت القمة على برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني، كما صادقت على ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

وسعياً من المملكة العربية السعودية إلى جانب أشقائها العرب، جاء مشروع الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط، وأقر كمشروع للسلام العربي، خلال مؤتمر القمة العربية العادية الثانية عشر في مدينة فاس المغربية الذي عقد على مرحلتين، الأولى في نوفمبر 1981م، والثانية في عام 1982م.

وخرجت هذه القمة بإدانة عربية للعدوان الإسرائيلي على شعب لبنان وأرضه وقرر دعم لبنان في كل ما يؤول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن القاضية بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية المعترف بها.

واجتمع قادة الدول العربية في أغسطس 1985م، في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، على طاولة مؤتمر القمة العربية غير العادية الرابعة، مؤكدين الالتزام الكامل بميثاق التضامن العربي وقُرر تأليف لجنتين لتنقية الأجواء العربية.

وأعلن الموقف العربي، تصميمه على وضع حد سريع للحرب العراقية/ الإيرانية عبر حل سلمي عادل للنزاع بين البلدين، مستنكراً الإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومصادره وفي مقدمته الإرهاب الإسرائيلي داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها.

وكانت المحطة القادمة للقمم العربية في العاصمة الأردنية عمان وتحديداً في نوفمبر 1987 م، إذ أجمع العرب بصوت واحد صادر عن مؤتمر القمة العربية غير العادية الخامسة إدانتهم لاحتلال إيران لأراضي العراق والتضامن الكامل مع العراق للدفاع عن أرضه وسيادته، كما أدانوا الاعتداءات الإيرانية على دولة الكويت، داعين إلى ضمان حرية الملاحة الدولية في الخليج العربي وفقاً لقواعد القانون الدولي.

وفي الفترة من 7 إلى 9 يونيو 1988م عقد مؤتمر القمة العربية غير العادية السادسة في العاصمة الجزائرية، ودعت إلى تقديم جميع أنواع المساندة والدعم لاستمرار مقاومة وانتفاضة الشعب الفلسطيني، كما طالب المؤتمر بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وأدان المؤتمر الاعتداء الإسرائيلي على العراق الذي استهدف ضرب المفاعل النووي العراقي والعدوان على الجمهورية التونسية بضرب مقر

منظمة التحرير الفلسطينية واغتيال الشهيد خليل الوزير وكذلك الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على لبنان واستهدافها المدنيين الأبرياء.

وخلال الفترة من 23 إلى 26 مايو 1989م عقد مؤتمر القمة العربية غير العادية السابعة في الدار البيضاء بالمملكة المغربية ورحب المؤتمر باستئناف جمهورية مصر العربية لعضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية.

وبارك المؤتمر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وناشد دول العالم الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وتمكينها من ممارسة سيادتها على ترابها الوطني.

وفي الشأن اللبناني طالب المؤتمر الأطراف اللبنانية كافة باحترام وقف إطلاق النار بصفة فورية دائمة وكاملة.

وفي الفترة من 28 إلى 30 مايو 1990م عقد مؤتمر القمة العربية غير العادية الثامنة في بغداد ودعت القمة إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية وإدانة الهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

وعن الأوضاع على الساحة اللبنانية أكد المؤتمر أن اتفاق الطائف هو الإطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين بدون استثناء وأنه يشكل السبيل الوحيد لإخراج لبنان من دوامة العنف وتحقيق الأمن والسلام في ربوع لبنان.

وأدان المؤتمر التهديدات الأمريكية باستعمال القوة ضد ليبيا، كما أدان قرار الكونجرس الأمريكي اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

وأكد المؤتمر حق الأمة العربية في استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية.

وإثر الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت عقد مؤتمر القمة العربي غير العادي التاسع في القاهرة خلال الفترة من 9 إلى 10 أغسطس 1990 وأدان المؤتمر العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض نتائجه وأكد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية وشجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية والتضامن معها والاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى بنقل قوات عربية لمساندتها.

وفي الفترة من 21 إلى 23 يونيو 1996م عقد في القاهرة مؤتمر القمة العربية غير العادية العاشرة، وقرر المؤتمر من حيث المبدأ إنشاء محكمة العدل العربية وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ودعت القمة إلى مواصلة عملية السلام كهدف وخيار إستراتيجي وفق مبادئ مؤتمر مدريد وطالب المؤتمر بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي الفترة من 21 الى 22 أكتوبر عام 2000م عقد مؤتمر القمة العربية غير العادية الحادية عشر في القاهرة.

واستجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية لوضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود الشعب الفلسطيني والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية قرر المؤتمر إنشاء صندوق باسم (انتفاضة القدس) بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي يخصص للإنفاق على عوائل وأسر شهداء الانتفاضة، وإنشاء

صندوق آخر باسم (صندوق الأقصى) بموارد تبلغ ثماني مئة مليون دولار أمريكي تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي.

وأعرب المؤتمر عن بالغ تقديره لخادم الحرمين الشريفين لقرار إسهام المملكة العربية السعودية بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين.

ومع حلول الألفية الجديدة، عادت مؤتمرات القمم العربية إلى الانتظام بشكل دوري وسنوي، حيث عقدت القمة العربية العادية الثالثة عشر في العاصمة الأردنية عمّان في مارس 2001م، مؤكدة تضامنها التام مع الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة.

كما أكدت على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييد جميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة، ودعت القمة إلى تعزيز التضامن العربي وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك.

وظلت المملكة العربية السعودية، تعمل بخطى حثيثة دعماً للعروبة واضطلاعاً بدورها المحوري، فكانت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – رحمه الله – للسلام في الشرق الأوسط، محور أعمال القمة العربية العادية الرابعة عشر في العاصمة اللبنانية بيروت في مارس 2002م، إذ تبنى المؤتمر هذه المبادرة وأصبحت مبادرة عربية للسلام.

ودعت القمة، الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدرة 330 مليون دولار ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، إضافة إلى دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم دعم إضافي قدرة 150 مليون دولار توجه لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس لدعم مجالات التنمية في فلسطين.

وأقر المؤتمر التضامن مع لبنان لاستكمال تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا.

وأدان المؤتمر إسرائيل لاستمرار احتلالها مرتفعات الجولان العربي السوري، مجدداً رفضه القاطع وإدانته الحاسمة للإرهاب بأشكاله وصوره كافة، ودعمه لكل من العراق وسوريا في مياه نهري دجلة والفرات، ودعوة تركيا إلى التوصل لاتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه يضمن حقوق الدول الثلاث.

وفي مارس 2003م عقد مؤتمر القمة العربية العادية الخامسة عشر في شرم الشيخ بمصر، الذي أكد رفضه المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية ودعم صمود الشعب الفلسطيني.

ووسط متغيرات متسارعة في المشهد الإقليمي والدولي عقد في مايو 2004م مؤتمر القمة العربية العادية السادسة عشر بتونس، وحمل البيان الصادر إدانة للعدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد على الشعب الفلسطيني وسلطته، والتأكيد على دعم لبنان في مواجهة إسرائيل لاستكمال تحرير كامل أراضيه بما فيها مزارع شبعا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 425، وإلى اعتماد المبادرة العربية المقدمة لمجلس الأمن في ديسمبر 2003م الرامية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

وفي مقدمتها السلاح النووي وإلى انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأكد المؤتمر عزم المجتمعين على مواصلة خطوات الإصلاح الشامل التي بدأتها دولهم في جميع المجالات لتحقيق التنمية المستدامة وتوسيع مجال المشاركة في الشأن العام، كما تقرر إدخال التعديلات اللازمة على ميثاق جامعة الدول العربية، والتصدي لظاهرة الإرهاب وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب والتمييز بين المقاومة المشروعة والإرهاب.

وفي مؤتمر القمة العربية العادية السابعة عشر في الجزائر في مارس 2005م كان موضوع الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، الأبرز على جدول أعمال القمة، حيث جدد القادة العرب فيه الالتزام بمبادرة السلام العربية بوصفها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم، وأدان المؤتمر استمرار إسرائيل في بناء الجدار التوسعي، مؤكداً الأهمية الفائقة لقرار محكمة العدل الدولية الصادرة بهذا الشأن.

وجددت "قمة الجزائر" الإدانة القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله، والتأكيد على أهمية ما توصل إليه المؤتمر الدولي للإرهاب الذي عقد في الرياض في فبراير 2005م خاصة ما يتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

وعقد مؤتمر القمة العربية العادي الثامن عشرة في الخرطوم في مارس 2006م الذي جدد تأكيده على مركزية قضية فلسطين وعلى الخيار العربي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، في حين جدد القادة تمسكهم بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002م، وداعياً إيران إلى الانسحاب من الجزر العربية الثلاث طنب

الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وإعادتها إلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولمكانة المملكة العربية السعودية، وعمقها الإستراتيجي العربي، استضافت العاصمة الرياض في مارس 2007م، أعمال القمة العربية العادية التاسعة عشر.

وأكد القادة العرب في "إعلان الرياض" الصادر في ختام القمة ضرورة العمل الجاد لتحصين الهوية العربية ودعم مقوماتها ومرتكزاتها وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم، وقرروا إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي، بما يعمق الانتماء العربي المشترك، ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة، ويرسخ قيم الحوار والإبداع، ويكرس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة.

وأوصوا بتطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية، عبر تفعيل المؤسسات القائمة ومنحها الأهمية التي تستحقها، والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها، خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي، والإنتاج المشترك للكتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام والإنترنت وفي مجالات العلوم والتقنية.

وأكدوا أهمية نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار والانفتاح ورفض كل أشكال الإرهاب والغلو والتطرف وجميع التوجهات العنصرية الإقصائية وحملات الكراهية والتشويه ومحاولات التشكيك في قيمنا الإنسانية أو

المساس بالمعتقدات والمقدسات الدينية والتحذير من توظيف التعددية المذهبية والطائفية لأغراض سياسية تستهدف تجزئة الأمة وتقسيم دولها وشعوبها وإشعال الفتن والصراعات الأهلية المدمرة فيها.

ودعا القادة العرب، إلى ترسيخ التضامن العربي الفاعل الذي يحتوي الأزمات ويفض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية وفي إطار تفعيل مجلس السلم والأمن العربي الذي أقرته القمم العربية السابقة، وتنمية الحوار مع دول الجوار الإقليمي وفق مواقف عربية موحدة ومحددة، وإحياء مؤسسات حماية الأمن العربي الجماعي وتأكيد مرجعياته التي تنص عليها المواثيق العربية والسعي لتلبية الحاجات الدفاعية والأمنية العربية.

وجددوا التأكيد على خيار السلام العادل والشامل بوصفه خياراً إستراتيجياً للأمة العربية وعلى المبادرة العربية للسلام التي ترسم النهج الصحيح للوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي مستندة إلى مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما أكدوا أهمية خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل بعيداً عن ازدواجية المعايير وانتقائيتها محذرين من إطلاق سباق خطير ومدمر للتسلح النووي في المنطقة، مشددين على حق جميع الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية وفقاً للمرجعيات الدولية ونظام التفتيش والمراقبة المنبثق عنها.

وفي مارس 2008 م عقدت القمة العربية العادية العشرين في دمشق، حيث أكد القادة العرب في الإعلان الصادر عنها عزمهم على الالتزام بتعزيز التضامن العربي بما يصون الأمن القومي العربي ويكفل احترام

سلامة كل دولة عربية وسيادتها وحقها في الدفاع عن نفسها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كما أكدوا الالتزام بتنفيذ قرارات القمم العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيز دور الجامعة العربية بما يمكنها تحقيق الأهداف التي تصبو إليها الأمة العربية، وقرروا دعم الخطوات التي اتخذت في إطار الجامعة لتطوير منظومة العمل العربي والعمل على تجاوز الخلافات العربية من خلال الحوار الجاد والمتعمق وتلافي أوجه القصور في بعض جوانب العمل العربي المشترك.

وأقر القادة العرب تغليب المصالح العليا للأمة العربية على أي خلافات أو نزاعات قد تنشأ بين دولهم والتصدي بحزم وحسم لأي تدخلات خارجية تهدف إلى زيادة الخلافات العربية وتأجيجها، وذلك في إطار الالتزام بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية والنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي والقرارات الصادرة عن القمة العربية.

وتضمن "إعلان دمشق" وقوف العرب معاً في وجه الحملات والضغوط السياسية والاقتصادية التي تفرضها بعض الدول على أي دولة عربية واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذه الحملات والضغوط.

وشدد الإعلان على توحيد الموقف العربي إزاء مختلف القضايا التي تطرح في المؤتمرات والمحافل الدولية.

واتفق القادة على تحقيق تعاون أوثق في ظل المسؤولية المشتركة لدعم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والعمل على إنجاح القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي أقرت في قمة الرياض واستضافتها الكويت.

وفى مواجهة التحديات التي تحدق بالأمة العربية حالياً، قرر القادة العمل في العديد من القضايا وفي مقدمتها مواصلة تقديم كل أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية.

وشدد القادة على الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً والتمسك بهويته العربية والإسلامية، وضرورة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والإسراع بإنهاء الوجود الأجنبي، وضمان الأمن والاستقرار والسيادة الكاملة للعراق، ودعوة الأشقاء في العراق إلى الوقف الفوري لإراقة الدماء والحفاظ على أرواح المواطنين الأبرياء ومصالحهم الوطنية.

وشهد مؤتمر القمة العربية العادية الحادية والعشرون التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة في مارس 2009 م, التأكيد على الالتزام بالتضامن العربي والتمسك بالقيم والتقاليد العربية النبيلة وصون سلامة الدول العربية كافة واحترام سيادتها وحقها المشروع في الدفاع عن استقلالها الوطني ومواردها وقدراتها ومراعاة نظمها السياسية وفقاً لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وشددوا على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف والبناء والعمل على تعزيز العلاقات العربية وتمتين عراها ووشائجها والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة العربية.

أما القمة العربية العادية الثانية والعشرون فعقدت في مدينة سرت الليبية في مارس 2010 م، ونص إعلانها على تمسك الدول العربية بالتضامن العربي ممارسة ونهجاً والسعي لإنهاء أية خلافات عربية، وتكريس لغة الحوار بين الدول العربية لإزالة أسباب الخلاف والفرقة

ولمواجهة التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية ولتحقيق التنمية والتطور لشعوبها بما يكفل صون الأمن العربي وتمكينها من الدفاع عن نفسها والمحافظة على سيادتها وتطوير علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي بما يحقق المصالح العربية المشتركة.

ودعت القمة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية ومؤسساتها ودعمها بوصفها الأداة الرئيسة للعمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها بما يؤدي إلى حفظ المصالح العربية المشتركة ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية.

كما دعت إلى تطوير مجلس السلم والأمن العربي وآليات عمله بما يمكنه من أداء مهامه على النحو الأكمل، مؤكدة أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل ومن المناطق المحتلة في جنوب لبنان.

وأشاد الإعلان بما حققته العديد من الدول العربية من قفزات في معدلات التنمية، وضرورة السعي المتواصل لتنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في مارس 2009م، بما يخدم العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، ويسهم في الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الشاملة.

ودعا القادة العرب خلال قمتهم الثالثة والعشرين في مارس 2012 في العاصمة العراقية بغداد إلى حوار بين السلطات السورية والمعارضة، مطالبين دمشق بالتطبيق الفوري لخطة الموفد الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية في سوريا كوفي انان.

ونص القرار الخاص بسوريا الذي حظي بإجماع المشاركين على دعوة الحكومة السورية وأطياف المعارضة كافة إلى التعامل الإيجابي مع المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية (كوفي انان) لبدء حوار وطني جاد. وطالب القادة العرب المعارضة السورية بكافة أطيافها بتوحيد صفوفها وإعداد مرئياتها من أجل الدخول في حوار جدي يقود إلى تحقيق الحياة الديمقراطية التي يطالب بها الشعب السوري.

وأيد إعلان بغداد الذي صدر في ختام القمة على التمسك بالحل السياسي والحوار الوطني ورفض التدخل الأجنبي ودعم مهمة كوفي انان.

وفي مارس 2013 م عقدت أعمال القمة العربية في دورتها العادية الرابعة والعشرين في قطر، حيث أكد قادة الدول العربية مجدداً على ما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية والمعاهدات والاتفاقيات المكملة لها من إثبات الصلة الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، والحرص على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها والاستجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية.

وشهدت الكويت أعمال مؤتمر القمة العربية في دورته العادية الخامسة والعشرين في مارس 2014 بإصدار "إعلان الكويت" الذي جدد قادة الدول العربية فيه التعهد بإيجاد الحلول اللازمة للأوضاع الدقيقة والحرجة التي يمر بها الوطن العربي برؤية عميقة وبصيرة منفتحة.

وأكدوا أن هذا التعهد يأتي بهدف تصحيح المسار بما يحقق مصالح دول وشعوب الوطن العربي ويصون حقوقها ويدعم مكاسبها، وأعربوا عن عزمهم على إرساء أفضل العلاقات بين الدول العربية الشقيقة عبر تقريب

وجهات النظر وجسر الهوة بين الآراء المتباينة، وتعهدوا بالعمل بعزم لوضع حد نهائي للانقسام العربي عبر الحوار المثمر والبناء وإنهاء مظاهر الخلاف كافة عبر المصارحة والشفافية في القول والفعل.

كما أعلن قادة الدول العربية الالتزام بتوفير الدعم والمساندة للدول الشقيقة التي شهدت عمليات الانتقال السياسي والتحول الاجتماعي من أجل إعادة بناء الدولة ومؤسساتها وهياكلها ونظمها التشريعية والتنفيذية وتوفير العون المادي والفني لها.

وأعربوا عن الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية واستمرار الاستيطان وتهويد القدس والاعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية وتغيير وضعها الديمغرافي والجغرافي، عادين الإجراءات الإسرائيلية باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية.

كما عبروا عن إدانتهم الحازمة للانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المسجد الأقصى ورفض محاولات الاحتلال الإسرائيلي انتزاع الولاية الأردنية الهاشمية عنه.

وطالبوا في ختام اجتماعهم المجتمع الدولي ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتحمل مسؤولياتهم في الحفاظ على المسجد الأقصى وفقًا للقرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن. وأكد إعلان شرم الشيخ الذي صدر في ختام القمة العربية السادسة والعشرين في مارس 2015 م، على التضامن العربي قولاً وعملاً في التعامل مع التطورات الراهنة التي تمر بها المنطقة وعلى الضرورة القصوى لصياغة مواقف عربية مشتركة في مواجهة التحديات كافة .ودعا

القادة العرب المؤسسات الدينية الرسمية في العالم العربي إلى تكثيف الجهود والتعاون فيما بينها نحو التصدي للأفكار الظلامية والممارسات الشاذة التي تروج لها جماعات الإرهاب والتي تنبذها مقاصد الأديان السماوية.

واختتمت القمة العربية السابعة والعشرين في موريتانيا في يوليو 2016 م بإصدار إعلان نواكشوط الذي أكد مركزية القضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك، والمضي قدمًا في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الإسرائيلي الممنهج، وتكريس الجهود كافة في سبيل حل شامل عادل ودائم يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

ورحب الإعلان الصادر في ختام القمة التي استمرت يوماً واحداً بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يمهد له بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بما يكفل حق الشعب الفلسطيني "وفق إطار زمني" في إقامة دولته المستقلة على حدود 4 يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، كاملة السيادة على مجالها الجوي ومياهها الإقليمية وحدودها الدولية، والحل العادل لقضية اللاجئين، وكذلك رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين، ووقف الاعتداءات على المسجد الأقصى.

وشدد القادة على إيمانهم الراسخ بضرورة توثيق أواصر الأخوة وتماسك الصف العربي انطلاقًا من وحدة الهدف والمصير وتطوير العلاقات البينية وتجاوز الخلافات القائمة والتأسيس لعمل عربي بناء يراعي متغيرات المرحلة وتطلعات الشعب العربي وينطلق من التشبث بالطرق الودية

وبتحقيق المصالحة الوطنية وتسوية الاختلافات المرحلية، سداً لذريعة التدخل الأجنبي والمساس بالشؤون الداخلية للبلاد العربية، واستناداً إلى ذلك دعوة الأطراف الليبية إلى السعي الحثيث لاستكمال بناء الدولة من جديد، والتصدي للجماعات الإرهابية، ودعوة مجلس النواب لاستكمال استحقاقاته باعتماد حكومة الوفاق الوطني.

كما أكدوا دعمهم للحكومة الشرعية اليمنية ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي وبمواصلة العمل لخروج مشاورات الكويت بنتائج إيجابية على أساس مرجعيات قرار مجلس الأمن 2216، وقرارته الأخرى ذات الصِّلة ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني بما يحفظ وحدة مؤسسات الدولة اليمنية ووحدة وسلامة أراضيها.

وجاءت أعمال القمة العربية في دورتها الثامنة والعشرين، في مارس 2017 م في منطقة البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية، مؤكدة أن حماية العالم العربي من الأخطار التي تحدق به وبناء المستقبل الأفضل للشعوب العربية يستوجبان تعزيز العمل العربي المشترك المؤطر في آليات عمل منهجية مؤسساتية والمبني على طروحات واقعية عملية قادرة على معالجة الأزمات ووقف الانهيار.

كما أكدت الاستمرار في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادة وفاعلة تنهي الانسداد السياسي، وتسير وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين.

ورفض القادة العرب كل الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حل الدولتين، وطالبوا المجتمع الدولي

تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 عام 2016، الذي يدين الاستيطان ومصادرة الأراضي. وشددوا على تكثيف العمل على إيجاد حل سلمي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سوريا، ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع الجماعات الإرهابية فيها، استناداً إلى مخرجات جنيف 1، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصاً القرار 2254 عام 2015.

وأعربت القمة العربية عن بالغ القلق إزاء تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا ومحاولات الربط بين الدين الإسلامي الحنيف والإرهاب، وحذرت من أن مثل هذه المحاولات لا تخدم إلا الجماعات الإرهابية وضلاليتها، التي لا تمت إلى الدين الإسلامي ومبادئه السمحة بصلة.

واستضافت المملكة العربية السعودية بمدينة الظهران في 15 أبريل 2018م أعمال القمة العربية التاسعة والعشرين، وأعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – عن تسمية القمة بـ "قمة القدس"، وقال – أيده الله– "ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين" ، كما أعلن الملك المفدى عن تبرع المملكة بمبلغ "150" مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس، كذلك تبرع المملكة بمبلغ "50" مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا."

وجرى عقد القمة العربية في دورتها الثلاثين في 31 مارس 2019، بتونس العاصمة، وأكد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة قادة ورؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة أن ما يجمع البلدان

والشعوب العربية أكبر بكثير مما يفرقها بفضل قوة الروابط الحضارية العريقة والتاريخ والمصير المشترك وعرى الأخوة ووحدة الثقافة والمصالح المشتركة.

وشهدت أراضي المملكة العربية السعودية وتحديداً مكة المكرمة استضافة القمة الاستثنائية الثانية عشرة، وذلك في 30 مايو 2019م، لبحث التدخل الإيراني في المنطقة، إثر الهجوم الذي استهدف سفناً تجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهجوم الحوثيين على محطتي ضخ نفطيتين بالسعودية وعقدت القمة الحادية والثلاثون بالجزائر في نوفمبر 2022م، حيث كان من المفترض عقدها في 2020م، إلا أنها تأجلت بسبب جائحة فيروس كورونا، وتصدرت القضية الفلسطينية جدول أعمال القمة التي كررت التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية جمعاء، إضافة إلى تمسك العرب بالسلام كخيار إستراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002م بكافة عناصرها.

https://almnatiq.net/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE-/%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *